إسرائيل و"نفخ سور" قوة حماس العسكرية ؟!

كتب حسن عصفور/ دون أي سبب حقيقي، عادت طغمة الإرهاب السياسي في تل أبيب، لفتح ملف "القوة العسكرية" في قطاع غزة ونظام "حماس" الأمني، وسمحت لوسائل إعلامها أن تتناول تفاصيل التفاصيل حول تلك المسألة المفترض أنها ذات "بعد أمني حساس".

وبلا شك، فنشر مثل تلك "الحكاوي الأمنية" يعتبر قضية جاذبة للقارئ، خاصة الفلسطيني والعربي، الذي قد يرى فيها حالة إعجاب في ظل العجز الداخلي العام لمواجهة المشروع التوراتي – التهويدي، خاصة في الضفة والقدس، رغم بعض "النتوءات الكفاحية" التي حدثت لإرباك المخطط المعادي، ما فتح الباب عمليا لـ "أسرلة" مستوطنات الضفة وربطها بدولة الكيان، في ضم رسمي غير علني، دون أن يجد مقاومة عملية لتلك الخطوات التي لم تعد مجهولة.

بلا شك، تنامت القوة العسكرية – التسليحية لحركة حماس ومعها حركة الجهاد وفصائل أخرى في قطاع غزة، وباتت تستطيع الحاق ضرر ميداني ببعض المدن والمنشئات في إسرائيل، واحتل ما يعرف بـ "مترو الأنفاق" مكانة مميزة في الإعلام العبري، خاصة بعد حرب مايو الأخيرة، تناول هدف لجانب استعراضي للقوة الأمنية الإسرائيلية، بكل مكوناتها، وكيف استطاعت الحاق ضرر كبير بتلك المنظومة، مقابل نشر حالة مما يمثله ذلك التطور من "خطر" خاص.

ولكن السؤال الذي يستوجب ان يقف أمامه "الكل السياسي الفلسطيني"، رسمي وفصائل، لماذا تفتح الطغمة الإرهابية الحاكمة في إسرائيل، حاليا ملف "العسكرة" في قطاع غزة، دون إجحاف بتطورها، وأيضا دون الذهاب بعيدا في أنها أصبحت "قوة ردع"، كما يحاول البعض تمرير مثل تلك المفاهيم المتسرعة.

لا مصادفات مع دولة الكيان وطغمتها الإرهابية الحاكمة، ولذا فتح ملف "العسكرة" في قطاع غزة، يرتبط بالتحركات "النسبية" التي تطل في الضفة والقدس، و"همهمة" حركة فتح في مناطق مختلفة، وبالتحديد في نابلس وجنين، وتطور اللغة السياسية الرسمية خاصة في خطاب الرئيس محمود عباس يوم 24 سبتمبر 2021 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومسألة "إنذار العام"، رغم انها لم تترافق بعد مع خطوات عملية تدعم ذلك التوجه "الجديد".

دولة الكيان، تفتعل تضخيم ملف "القوة العسكرية المتنامية" لحماس وفصائل قطاع غزة، لسحب الاهتمام من تنامي المواجهة الشعبية التي قد تنطلق في أي وقت في الضفة والقدس، ما سيربك كثيرا مشروعها الاحتلالي، والذهاب الى تركيز "التفكير الشعبي" لانتظار "الرد العسكري" من القطاع بديلا لأي تطوير في أساليب المواجهة الكفاحية الشاملة، اعتقادا أنه "الحل المناسب"، والأقل كلفة بالمعنى النظري.

طغمة الإرهاب الحاكمة في تل أبيب، لن تتأخر أبدا في فتح مواجهة عسكرية مع قطاع غزة، لو وجدت أن ذلك "خيار الضرورة" لكبح جماح "هبة شعبية" في الضفة والقدس، رغم ما قد يبدو من "خسائر مباشرة" من تلك "المغامرة"، لكن الحقيقة تبقى أقل تكلفة أمنية – سياسية بكثير من أي انقلاب عملي في الضفة والقدس، قد يكسر كل "الترتيبات" التي أنتجها تعاون السلطة وأجهزتها مع دولة الاحتلال وأجهزتها، تحت غلاف "التنسيق الأمني".

ويبدو أن ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز عن ترويج مفهوم جديد بـ"تقليص الصراع"، استنبطه ميكا غودمان، مستشار رئيس الحكومة نفتالي بينيت هو المسار الذي تراه دولة الاحتلال، بدلا من "حل الصراع"، ولذا تعمل بكل السبل كي لا تنكسر تلك "النظرية الجديدة"، ولو تطلب الأمر فتح "مواجهة عسكرية واسعة" مع قطاع غزة.

وكي لا يقع البعض الفلسطيني في مناورة "نفخ سور" القوة العسكرية في قطاع غزة، يجب الانتباه لكل خطوة في التعامل مع تلك "المناورة الإسرائيلية"، رغم صعوبة المشهد لو قامت الطغمة الإرهابية بتنفيذ عمل أمني.

هل يمكن للقوى بكل مسمياتها بالضفة والقدس، البحث عن سبل ما لتطوير الفعل ومنع حرف المواجهة عن مسارها، ونقلها من مركز الصراع الى طرفه، وأن تستبق مناورة العدو برؤية كاسرة لها...تلك هي المسألة!

ملاحظة: مرت ذكرى رحيل القائد الوطني الكبير فؤاد نصار بهدوء لا يليق بمسيرته ومساره الكفاحي والسياسي...أبو خالد لم يكن من قادة "الضجيج" الإعلامي رغم ما كان يملك من قدرات غابت وتغيب عن "قيادات الجعجعة" التي أصابت فلسطين بعاهات نادرة...سلاما لك يا إنسان!

تنويه خاص: غياب الإعلام الفتحاوي الرسمي وشبهه عن التذكير برواية المواجهة الكبرى من 2000 الى 2004، يثير الاستهجان حقا...أكيد مش ناسيين ولكن ليش ساكتين...معقول اللي في بالي يكون صحيح...أوف لو صح يا لطيف!

التطبيع لن ينتصر ما دام قادة إسرائيل لم يتجولوا في "حي السيدة" بالقاهرة!

كتب حسن عصفور/ من يقرأ "هستيريا فرح" قادة الكيان الإسرائيلي حول ما حدث من تطورات بإقامة علاقاتهم علاقات مع دول عربية خلال العام الماضي (الإمارات – البحرين والمغرب)، وانفتاح نسبي مع سلطنة عُمان، وقنوات من "تحت الماء" أو بين أنفاق خاصة مع العربية السعودية، وربما غيرها، يعتقد أن المنطقة باتت ميدانا سياسيا مفتوحا لهم.

تصريحات وزير خارجية "حكومة الإرهاب السياسي" في تل أبيب، والصحفي السابق يائير لابيد، عن أن هناك من ينتظر لفتح الأبواب تطبيعا معهم، محاولات ترويج سياسي مسبق، لما سيكون، دون أن يؤكد أنه سيكون، سوى فعل لتصدير وهم مبكر، هروبا من فقدان حالة "التوازن السياسي" للطغمة الحاكمة، التي تتعرض من كل الجهات داخل كيانها لصفعات، بل أن راعيها الأكبر أمريكا، فاقدة الثقة بها أن تستمر.

وبعيدا، عن الألم السياسي الذي أصاب الفلسطيني أولا، وكل أبناء العروبة من "فيروس التطبيع الرسمي" مع بعض دول، لكنه يكشف من زاويا أخرى، أن الأمر ليس بتلك "السلاسة" التي يتباهى بها المتلون لابيد، خلال مؤتمرات صحفية داخل قاعات قمة الرفاهية وتحت سيطرة أمنية كاملة الأركان.

نعم، حدث تطبيع رسمي لبعض العربي، وانجرف جزء منه نحو "فتح باب شعبي"، لكنه لا زال بعيدا جدا عن خروجه من "التعليب الرسمي" الذي بدأ مع مصر والأردن، وهما الأكثر تأثيرا في مسار التطبيع عمليا، كونهما مرتبطتان بشكل مباشر مع قضية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ولتذكير قادة الكيان، فمصر الدولة الأكبر عربيا، وقعت اتفاقية سلام ثم تطبيع رسميا عام 1979، والأردن منذ عام 1994، وكان الاعتقاد أن ذلك سيفتح الباب واسعا لفرض "التطبيع" مسارا ومنهجا، دون ارتباطه بالقضية الفلسطينية، رغم توقيع اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، والذي اغتالته إسرائيل رسميا بانتخاب عدوه الأول اليمين الإرهابي بقيادة نتنياهو 31 مايو 1996.

وتجاهلا لمبادرة السلام العربية المقرة في مارس 2002، وربطت السلام – التطبيع بحل القضية الفلسطينية، وحقيقة أهداف الإقرار في زمن المواجهة الكبرى مع الكيان بقيادة الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، وتناغما مع خطة بوش يونيو 2002 لتصفية آثار "زمن أبو عمار"، فهي لم تكن ستارا واقيا لمنع التدحرج الرسمي، بل لم تكن ذي صلة بموقف مع الذين كسروا "جدر تلك المبادرة".

ربما تتجه غالبية الدول الرسمية العربية علاقات رسمية مع إسرائيل، في تغييب كلي لطبيعتها العنصرية – الاحتلالية، والقفز عنها، خلافا لما كانت عليه جنوب أفريقيا المعزولة دوليا، بسبب ما هو أقل كثيرا من واقع الكيان الإسرائيلي الجامع كل السمات المتناقضة مع القانون الدولي.

ولكن، هل يمكن لذلك المسار "الشاذ سياسيا وأخلاقيا" أن يقدم الأمن الحقيقي للكيان العنصري – الاحتلالي، في فلسطين التاريخية، فهو يواجه ما يقارب عددا من السكان الأصليين فوق هذه الأرض أكثر من القادمين الجدد، بعيدا عن سماتهم العدوانية، وتلك حقيقة لن تزول أبدا، ما دامت العنصرية هي قاعدة الكيان، والاحتلال مستمر فوق أرض دولة فلسطين، وذلك يمثل "العامود الفقري" الذي لا يمكن كسره أبدا وأن أصيب في حالات ببعض الانحناء.

ولذا لا سلام عام وبالتالي لا أمان عام ومنع لا يمكن أن يكون "تطبيع عام" دون فعل المركزي الفلسطيني...ولعل تجربة ما بعد المواجهة الكبرى وما رافقها من "الخلاص من عهد ياسر عرفات"، وما تلاه من فرض انقسام وصناعة حالة سياسية مشوهة، استخدمت غطاءا للتطبيع المستحدث، لكنها لم تمنح الكيان ما كان تقديره، رغم نجاحه الكبير في فرض مشروع التهويد والاستيطان.

يحق لقادة الكيان أن يفتخروا بالتطبيع، عندما نراهم يسيرون في شوارع الأحياء الشعبية بالقاهرة، وان يجلسوا غير منبوذين على مقاهي حي السيدة والحسين وخان الخليلي، وأن يتجولون وسط العاصمة الأردنية عمان، ويزورون أسواقها الشعبية، كما فعل يوما شمعون بيريز وتسيبي ليفني عندما تجولوا في أسواق قطر وكأنها تل ابيب، عندما نراهم هناك دون أن يتم قذفهم بكل "احذية" أهل الأحياء وزائريه، سنقول "انتصر التطبيع"..وسلاما لقضية الارتباط العروبي الذي كان..وحينها تكون بلادنا ليست بلادنا التي نعرف وعشقنا، وسنمسح من تاريخ الذاكرة ما كتبه فخري البارودي "بلاد العرب أوطاني" نشيدا.

الى حين ذلك ستبقى فرحة "قادة الكيان" بالتطبيع الراهن معلبة ومشوهة وخادعة...رغم كل ما بها من "منغصات" على الروح الإنسانية...

ملاحظة: سماح محكمة احتلالية بـ "صلاة لليهود بصمت" في المسجد الأقصى، إعلان بأن "أول التهويد حنجلة"...لو مرت كما مر فتح نفق دون غضب ووسط جعجعة وبيانات "مقاومة كمبيوترية"..سنرى "الهيكل" قائما ليكون "رمز المدينة" بديلا للمسجد الأقصى...سلاما لروحك أيها الخالد!

تنويه خاص: أن تعارض الرئيس عباس فذلك واجب وحق وضرورة ومسايرته على الصح والباطل جريمة...ولكن أن تكون بوقا لتمرير رغبات أمريكا وبني صهيون في دولة الكيان ضده فتلك "أم الجرائم"..ووصف هؤلاء معلوم جدا، شو ما استخدموا ألقابا وصفات!

الرواية الفلسطينية تخترق الحصار عبر نتفليكس!

كتب حسن عصفور/ بعد أن اخترق فيلم "الهدية" للمخرجة الفلسطينية فرح النابلسي منصة نتفليكس، مجسدا بتقنية عالية حالة الصراع – المواجهة الفلسطينية مع المحتل، وتركت "ياسمين" الطفلة ووالدها "يوسف" اثرا إنسانيا عاليا، تناولته محطات تلفزية عالمية، ستنطلق مجموعة قصصية فلسطينية جديدة، عبر تلك المنصة الأبرز لعرض الأفلام السينمائية.

يوم 14 أكتوبر 2021، ستشهد القاهرة حضورا فنيا فلسطينيا خاصا، عندما تفتح "نتفليكس" منصتها لعرض أفلام مميزه جسدت "الرواية الفلسطينية" بتقنية عالية، أفلام نالت جوائز عالمية كـ "عودة رجل" لمهدي فليفل، و"كأننا عشرون مستحيل" للمخرجة آن ماري جاسر و"العبور" للمنتجة مي عودة، ومي المصري، وسوزان يوسف، وفرح النابلسي وإيليا سليمان، وآخرون.

سيكون "يوما فلسطينيا" بامتياز بعيدا عن "ضجيج الفصائلية"، لتقدم الرواية الفلسطينية عبر "القوة الناعمة"، دون حاجة لشعارات أو هتافات تبحث "تعاطفا"، تستعرض عمق التجربة الفلسطينية وتنوعها، لتروي قصصًا عن أشخاص عاديين، حياتهم وأحلامهم وعائلاتهم وصداقاتهم وعلاقات الحب التي تنشأ بين بعضهم، ما يكرس ردا على كل أكاذيب الرواية المعادية للحقيقة الفلسطينية، وآخرها تفوهات وزير خارجية أمريكا السابق جورج بومبيو.

في 4 أكتوبر 2021، اعتمدت الحكومة الفلسطينية "الإطار العام لاستراتيجية الإعلام الحكومي بما يعزز الرواية الفلسطينية"، وفي حال كان ذلك حقيقة وسعي لجهد جاد لتطوير أدوات تعزيز الرواية الفلسطينية، فلن يكون هناك، ما هو أكثر تأثيرا لذلك، من وضع رؤية وآليه شاملة للقوة الناعمة، ومنها السينما، التي احتلت مكانة بارزة في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، وأنجبت من الأسماء التي ستبقى جزءا من الذاكرة الوطنية...من سلافة مرسال حتى رشيد مشهراوي ومي عودة وفرح النابلسي ومي المصري وبينهم ، هاني جوهرية شهيد الكاميرا، ومصطفى أبو علي..وغيرهم الكثير.

الكاميرا، بكل أشكالها وأنواعها من جسد تاريخ الثورة، ولذا مبكرا تم تكوين "قسم السينما والتصوير" ليكون رافدا من روافد الثورة، مجسدا وحاميا للرواية الوطنية، وتطويرا لما كان قبل النكبة من منتجين ومخرجين.

فلسطين، بها من "مواهب" القوة الناعمة كثيرا، كل ما تبحث عنه رعاية حقيقية، لتنتقل من المحلية الى العالمية، وكان فوز مي عودة بجائزة مجلة "فارايتي" الأميركية أكتوبر 2020، عن فيلمها "العبور" حدثا وخبرا لإشراقة فلسطينية تفوز بتلك الجائزة الأهم أمريكيا.

وسبق لفيلم "كأننا عشرون مستحيل" للمخرجة الفلسطينية آن ماري جاسر، ان أصبح أول فيلم قصير من العالم العربي يكون عرضه الأول في مهرجان كان السينمائي، وفوزه بجوائز عدة، فيما حصد فيلم "يدٌ إلهية" لإيليا سليمان، جائزتين وترشيحًا في مهرجان كان، فاز فيلم "3000 ليلة" للمخرجة مي المصري بجائزة لجنة التحكيم في المهرجان السينمائي الدولي لعام 2016، ومنتدى حقوق الإنسان.

جدية "قرار الحكومة نحو تعزيز الرواية الفلسطينية" يتطلب الانطلاق الفعلي مما تمتلك فلسطين من "قوة ناعمة" باتت عالمية، وخاصة بعد أن كسرت حصارا خاصا عبر منصة نتفليكس، والبداية في عملية تسويق تلك الأفلام، وإعادة عرضها في داخل الوطن، وأن تصبح جزءا من الثقافة الإعلامية – السياسية اليومية.

مطلوب إعادة تفعيل دائرة السينما لتعود الى مكانتها رافدا لدعم الرواية وليس قسما من مباني قائمة، مترافق معها تخصيص كل ما يلزمها ولها أولوية عن دعم "إعلام" مصاب بغرور الساذج، الذي يعتقد انه يحقق ما يراد لترضية "الحاكم بأمره" على حساب "القضة الحاكمة".

ليكن إطلاق قصص فلسطينية عبر منصة نتفليكس في القاهرة، مناسبة لتحريك ما غاب عن الرسمية الفلسطينية، نحو "تصديق قرار وضع استراتيجية جديدة لدعم الرواية الوطنية.

وقبل النسيان، ليت الرئيس محمود عباس وحكومة د.اشتية تعمل على تنظيم فعالية في القدس ورام الله وغزة لتلك الأسماء التي جسدت بفنها مسار قضية شعب ووطن!

ملاحظة: كأن بعض مسؤولي إدارة بايدن "مستقطعين" الرسمية الفلسطينية خالص..قبل كم يوم قالوا ما في حل..بعدها بكم يوم قالوا بدنا نعمل حل...صار الكذب عندهم زي بعض فصائل النكبة..معقول استوردوا شعار "الكذب هو الحل"!

تنويه خاص: الكاتبة الروائية الإيرلندية سالي روني برفضها ترجمة كتبها للعبرية، لم تصفع بني صهيون والفاشية الحاكمة في تل أبيب فحسب، بل "المطبعين بلا حساب"..عجيبة يا فلسطين كم بك سحر البقاء!

الرئيس عباس: أوقف ظاهرة "التسول العلني" بنقاب المناشدة!

كتب حسن عصفور/ منذ أن حلت "النكبة الانقسامية" على بقايا الوطن، ولم تبق مسألة خارج السلوك الإنسان السوي لم تطرق، وبقوة، المجتمع الفلسطيني، وربما سيجد أهل البحث والمعرفة كل ما يساعدهم على نيل أعلى التقدير فيما لو قرروا تناول ظاهرة مجتمعية – سياسية ما، غير مألوفة، ظواهر تدمر الروح الوطنية، أي كانت "مغلفات الخديعة" التي تحاول عدم مواجهتها، والهروب منها نحو "قضايا" أخرى.

ولعل الظاهرة التي تثير الانتباه مؤخرا، حجم انتشار "المناشدات" التي تطالب الرئيس أو رئيس الحكومة وتصل الى أدنى موظف يمكن أن يجد طريقا لـ "حل مشكلة ما"، أو "توفير" لقمة خبز تحمي ما يمكنها أن تحمي، أو بحثا عن خدمة ما، وقاية ما.

وتكتمل المأساة الوطنية، عندما يستجيب الرئيس أو غيره لبعض من تلك "المناشدات" ولا يستجيب لبعضها، دون أن تعلم معايير ذلك "التقسيم الخاص" في القبول أو الرفض، سوى مزاجية غير معلنة، لا يعلم "سرها الباتع" سوى من قرر ذلك.

بالتأكيد، لن تجد في أي نظام سياسي "سوي"، مثل تلك "الظواهر غير الإنسانية"، التي لم تجد لها بابا سوى إعلان صريح بما بها، دون أن تصاب بخجل ما تعرضه خصوصية للعامة، كون الخدمات تقدم في بلدان سوية "خارج الفردانية" عبر بوابات "الرسمية" بكل مؤسساتها، والتي وجدت لخدمة أهل البلد وليس لغيرهم، ونشر تلك المناشدة يكشف كل "مبيقات" واقع النظام السياسي القائم.

وكي تكتمل "الفضيحة"، يعيد من تم الاستجابة لطلبه تقديم كل "آيات الشكر والتقدير" للرئيس وطواقمه، كل من هب ودب ساعدهم في إيصال ما طالبوا وساعدوهم في الاستجابة لهم، بدلا من البحث عن سبل محاسبة من أوصل الحياة الإنسانية الى مثل ذاك الدرك الشاذ وطنيا واجتماعيا.

لو كان القاعدة أن تصبح حركة الاستجابة لحاجات الناس عبر ذلك "السلوك الفضائحي"، فلما لا يتم توفير أموال مؤسسات وجدت لتلبية حاجات الناس ومتطلباتهم، خاصة "مسلسل المحافظين"، المفترض أن وظيفتهم التفاعل مع متطلبات أهل المحافظة، وليس قضاء زمن البقاء في مدح وشكر ودعاء.

ربما يشهد قطاع غزة انتشارا أوسع لتلك الظاهرة الشاذة إنسانيا، بحكم الحصار المركب، وقطع رواتب آلاف الموظفين، والتمييز بين أبناء الوظيفة الواحدة، الى جانب عدم توفر فرص عمل في السوق الإسرائيلي أو الاستيطاني لمئات آلاف من عمال، كما الضفة، ولذا فالقطاع يشهد كثيرا مما هو خارج "صندوق الحياة الطبيعية".

والمفارقة الكبرى، أن غالبية من يلجأون الى استخدام "المناشدة" العلنية خارج الأطر الرسمية والحزبية، هم من لا وسيط ولا حسيب لهم، لتصبح تلك الصرخة الغريبة صوت من لا حزب له، من لا وسيط له، من لا قريب صاحب سطوة له، هي وسيلة "عامة الناس" من لا يملكون غيرها سلاحا.

لا لوم لجائع أو مريض أو محتاج في نشر "حاجته الإنسانية" علانية، بل ويرفقها بكل عبارات الترجي علها تجد طريقها للحل، دون تفكير بأن ذلك يمس إنسانيته وخصوصيتها، لكن العار كل العار لنظام يستبدل طريق الحق بطريق الإهانة الذي لا مثيل له في أنظمة سوية، والأغرب أنك لن تجدها سوى في بلدان عالمنا العربي والإسلامي، استمرارا لثقافة "الوالي والرعية" وليس الحاكم والقانون والمواطن.

المناشدات المنتشرة هي مظهر لـ "التسول العلني"، أي كانت تبريراته، فلا تسمية غيرها...وحماية لـ "المناعة الوطنية" و"الكرامة الإنسانية" ابحثوا حلا لها حماية لما تبقى من روح "شعب الجبارين"!

ملاحظة: الاتحاد الأوروبي بيقلك لن يستطيع الصمت أكثر على هدم بيوت الفلسطينيين واستمرار الاستيطان..أووووف، طيب شو اللي مانعكم فرض عقاب على دولة الإرهاب والعنصرية..اعتبروها زي إيران..مع أنها أسفل بكتير وافرضوا عليها ما يجب فرضه..بس شكلكم صرتم زي فصائل نكبتنا "الإنترنتية".

تنويه خاص: حكي الحمساوي خليل الحية كان رسائل تفجيرية للوضع الداخلي..كأنه مستقوي بشوي مش معلن..كلامه عن المنظمة لا يبشر بخير وطني بل بهدم وطني...هل ننتظر لنرى أم نتحرك ليروا..اختاروا!

أمريكا للرئيس عباس: تحسين مستوى "الحياة المعيشية" وليست "الحياة السياسية"!

كتب حسن عصفور/ أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي ضمن خطوطها العريضة بعد انتخابها، ان الشرق الأوسط (عدا إسرائيل) لا يمثل منطقة ضمن الاهتمامات التي تبحث حلولا لها، أو كيفية مواجهتها، ولولا حرب مايو 2021، والتي أربكت "الإدارة القادمة" بوزير خارجية يهودي، من "تطور غير محسوب"، لما وصل بلينكن الى المنطقة لأشهر أخرى.

وبدلا من أن تعيد حرب مايو للإدارة الأمريكية بعضا من "رشد ضل المسار"، ذهبت الى الطريق المعاكس للمتوقع السياسي، فأدارت ظهرها كليا للقضية الجوهرية، وكأنها وضعت "قواعد أمان" غير معلنة، بألا يذهب من ذهب الى فتح "مناطق اشتباك" ساخنة مقابل أشكال جديدة من "الترضية"، التي تمثل جدار حماية حصين من انحراف آخر يربكها، فوضعت أرجلها في "ماء بارد" بعدم تغيير حالة "الهدوء والتهدئة" في بقايا الوطن مع دولة الكيان.

ومع تلك "الثقة الآمنة"، بادرت الإدارة الأمريكية الى الإفصاح عن موقفها، بعدم إمكانية تقديم مبادرة سياسية في المدى المنظور، والذريعة أن الحكومة

الإسرائيلية (حكومة الإرهاب السياسي) غير مستقرة، ولا تملك قدرة المضي قدما لذلك الخيار، مع فتح قناة تفاوض ثنائي.

الرسالة الأمريكية، لا تحمل كذبا فحسب، بل تضليلا صريحا جدا، من حيث مفهوم "استقرار الحكومة"، ومن باب الاستدلال لفضح تلك "المكذبة"، فقد قرر اسحق رابين رئيس حكومة الكيان التوقيع مع منظمة التحرير وزعيمها الخالد ياسر عرفات على اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، والذي رأته كل قوى اليمين واليمين المتطرف وقوى الإرهاب المنظم في إسرائيل، بأغلبية 61 بينهم نواب فلسطينيين في الكنيست.

الأمر ليس عدد النواب، بل أن غالبية حكومة الكيان القائمة هي جزء من "أعداء السلام" مع الفلسطيني، ولا تؤمن بوجوده كـ "شريك"، وتتجاهله بكل اللغات، بل وصلت الى حد السخرية الكاملة من الرئيس محمود عباس، وآخرها تصريحات الإرهابية إيليت شاكيد (الرجل القوي في الحكومة كما يلقبونها).

والمناورة الأخرى، التي تعمل لها إدارة بايدن بقيادة الوزير اليهودي بلينكن، بتمرير "مفاوضات ثنائية" لقطع الطريق على التمسك بعقد مؤتم دولي برعاية الرباعية الدولية، من جهة، وحصار أي خطوات رسمية فلسطينية نحو "فك الارتباط" مع دولة الكيان من جهة أخرى.

لم يعد هناك أي أسرار "غامضة" فيما تريد أمريكا، بحماية حكومة الإرهاب السياسي بقيادة "الثنائي ونصف"، أنها لا تبحث "حلا سياسيا للصراع" خلال زمن ما، ولكنها تعمل على حصار أي خرق لحالة "الهدوء العام"، في الضفة والقدس وقطاع غزة، وقطع الطريق على أي "دحرجة اشتباكية" بين الشعب الفلسطيني ودولة الكيان، من خلال تغذية حكم حماس في قطاع غزة بما تبحث عنه، مالا واقتصادا، وترهيب السلطة في الضفة والرئيس عباس أن مكانتها "قلقة جدا"، بل هناك من يمكنه أن يملئ الفراغ السياسي في حالة عدم "الانصياع"، وهو ينتظر "حلما" طال أمده وراثة وتوريثا.

موضوعيا وحتى ساعته، ورغم "همهمة" فتح والرئيس عباس، فالمشهد يبدو أنه يسير نحو "القبول" بالمعادلة الأمريكية، لعدم الذهاب لكسر "قواعد الاشتباك

القائمة"...تهدئة مع قطاع غزة مدفوعة الأجر كاملا، وهدوء في الضفة مع بعض "تشويش ممكن" مقابل وعد بدفع الثمن.

شعار المرحلة الجديد والى زمن غير معلوم سيكون: "تحسين مستوى الحياة المعيشية" بديلا لـ "تحسين مستوى الحياة السياسية"...وسلاما لأهل "الجعجعة الثورية" جدا!

هل تحقق أمريكا هدفها أم يحدث ما ليس ضمن حسابات "الصندوق الأسود للبيت الأبيض"...تلك هي المسألة ...ذلك هو التحدي المنتظر؟!

ملاحظة: مشهد طابور عمال قطاع غزة أمام مقار الغرف التجارية انتظارا لتصريح عمل داخل الكيان، يكشف جوهر القادم الجديد..."المصاري" صارت جزء من أمل...وعذرا لك يا وطن!

تنويه خاص: دوما سيبقى نصر أكتوبر عام 1973 حاضرا...دروسه أغنى من مساره...وحكاوي "العبور الكبير" ستبقى حية في ذاكرة العربي حتى لو أصابها "عطب التطبيع"!

" أول حنجلة تهويد البراق"..."صلاة صامتة"

كتب حسن عصفور/ في قمة كمب ديفيد الفلسطينية – الإسرائيلية برعاية أمريكية عام 2000، رفض الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات "صفقة كلينتون"، التي مست جوهريا بمفهوم "السيادة الدينية – السياسية" لمنطقة الحرم القدسي، وخاصة ساحة البراق وحائطها، ورأي أن "الصفقة الأمريكية" تتلاعب جوهريا بمفهوم السيادة من خلال تقسيم شاذ بين "فوق الأرض وتحتها".

في حينه، ذهبت أمريكا ودولة الكيان وبعض عرب وبني فلسطين، من تحميل الخالد مسؤولية فشل "القمة"، ورفض صفقة اعتبروها الأنسب لحل صراع طال أمده، ولكنهم لم يدققوا بشكل عميق فيما وراء رفض المؤسس الشهيد أبو عمار،

لـ "الخدعة الكبرى" لتقسيم السيادة، وبأنها البوابة الشرعية لعملية تهويد منطقة الحرم والبراق، والنفق الرسمي نحو إعادة بناء "هيكل" فيها.

ولاحقا حاولت دولة الكيان، ان تفرض مشروعها بالقوة العسكرية، عندما أقدمت على فتح حرب عسكرية شاملة ضد السلطة الوطنية، أجهزة ومؤسسات وواجهت عملية مقاومة استمرت 4 سنوات، انتهت باغتيال الخالد، وبدء صياغة مشهد فلسطيني "جديد" يفتح لها تنفيذ مشروعها التهويدي العام في الضفة والقدس.

وبعد معركة السنوات الأربعة، والتي تعرف إعلاميا بـ "انتفاضة الأقصى"، لجأت دولة الكيان الى تمرير مشروعها التهويدي عبر "التسريب الصمت" الذي لا يثير الغضب الكبير، وحاولت شرعنته فيما عرف باتفاق كيري مع الأردن وإسرائيل 2015، حول الحرم القدسي ومنذ ذلك بدأت الخارجية الأمريكية في استخدام لغة "التهويد العملي" عندما استخدمت عبارة "الحرم /الهيكل"، في أول كسر للموقف الأمريكي الرسمي.

الصمت الفلسطيني والعربي على ذلك التعديل الخطير عبر التسمية، ساهم عمليا لكل ما تلاها من موقف أمريكي حول الاعتراف بخطوات تهويد الحرم القدسي في ساحة البراق والحائط، وفتح نفق تحت المسجد بإشراف السفير الأمريكي السابق "الصهيوني" فريدمان، دون ان يجد أي صدى حقيقي للرفض والمواجهة.

وجاء قرار محكمة احتلالية في 6 أكتوبر 2021 حول السماح لليهود بإقامة "الصلاة الصامتة" كتنفيذ عملي لمخطط التقسيم المكاني – الزماني الذي بدأت تنفيذه منذ 2015، وهو أول إعلان رسمي قانوني بالتهويد في المكان الأكثر حساسية وقدسية للمسلمين، ما أدى الى ردود فعل متسارعة رفضا للقرار.

وخلال أيام ناورت دولة الكيان في التعامل مع القرار، ثم أعلنت إعلاميا عن قرار وقف السماح بتلك "الصلاة الصامتة"، تراجع لم يكن واضحا بأنه تخلي فعلي عن تلك المسألة، التي هي أساسا جزء من "آلية" تنفيذ تهويد البراق (الساحة والحائط).

وبعيدا عن إعلان التراجع من عدمه، فما حدث لم يكن سوى محاولة عملية لفتح باب المرحلة القادمة، يمكن اعتبارها "جس نبض عملي" لرد الفعل، وهل يمكن أن يمثل حقا "خطرا حقيقيا" لو تم السير قدما بذلك المسار.

موضوعيا الرد لم يتجاوز اللغة التهديدية الكلامية، لم يترافق بأي خطوات عملية تمثل رسالة تحذير معاكسة، بأن تهويد الحرم ساحة وحائط، لن يمر أي كان الثمن، ولكن الذي كان خرج لا يمثل تهديدا عمليا يربك المخطط التهويدي.

لو حقا تم وقف تنفيذ قرار "الصلاة الصامتة" فهذا ليس تخليا كليا، بل تأجيل ينتظر زمنا أكثر مناسبة للتنفيذ، ما لم يكن هناك منذ الآن موقفا شموليا يكون بمثابة "إنذار مبكر" بأن "التفجير هو الرد"، غير ذلك استعدوا لتنفيذ "القرار المعلق" بأسرع مما تفكرون...

سلاما للخالد ياسر عرفات، لمن أدرك مخاطر تهويد الحرم القدسي قبل غيره، وقاد أطول مواجهة عسكرية شعبية مع دول الاحتلال، انتهت برحيله شهيدا وسط حصار نادر لزعيم ورئيس ...خيار المواجهة العرفاتي لا خيار غيره، لو أريد حقا حماية "المقدس الديني" كما "المقدس السياسي".

ملاحظة: في التاسع من أكتوبر 1981، كان الخبر الذي لم يكن ضمن الإمكانية العقلية .."فتى الثورة ماجد" ذهب بأيد الإرهاب الأسود ..إسرائيل تغتال ماجد أبو شرار في روما لتكشف ان عداءها للفلسطيني كفلسطيني وليس غيره...يا ماجد كم أنت باق بعد 40 عاما..سلاما يا "أبو سلام"!

تنويه خاص: معادلة عضو الكونغرس اليهودي التقدمي ساندرز دعم تمويل "القبة الحديدية" للكيان مقابل المساعدات الى قطاع غزة رسالة تستوجب الاهتمام الفلسطيني...معادلة شرطية جديدة ولكنها مثيرة مطلوب العمل لتصبح قانونا..معقول تتحرك "الصناديق المعلبة"!

بومب يو...بي نيت...و"الزهايمر السياسي"!

كتب حسن عصفور/ لا جديد أبدا، أن تقرأ لمسؤول أمريكي، لا زال في "الحكم" أو خارجه، تأييدا بلا حدود لدولة "شاذة" بالمعنى السياسي العام، بل وأن يراها نظام "الديمقراطية الأبرز" في المنطقة، ولكن أن يذهب مسؤول بحجم مدير سابق للمخابرات الأمريكية ووزير خارجية سابق الى تغيير مسار الحقيقة جذريا، فتلك ليست وقاحة سياسية، بل غباء فريد.

مايك بومبيو، ذاك الشخص، الذي ذهب الى مستوطنة في الضفة الغربية لافتتاح مصنع نبيذ يحمل بعض منتجه اسمه، تخليدا لانحطاطه السياسي في نكران كلي لوجود احتلال في الضفة والقدس، وأن "الضفة الغربية كلها" هي "يهودا والسامرا" وعادت لأهلها، وذهب في هلوسته الفريدة، أنه لم ير بتلك الدولة عنصرية وبلد تطهير عرقي.

المفارقة أنها المرة الأولى التي يقف مسؤول أمريكي بوزن بومبيو لنكران ما لم ينكره غالبية الإسرائيليين، بل ما نصت عليه كل الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير ودولة الكيان، بأن الضفة هي أرض فلسطينية، وهو وليس شبحه، من زار مقر الرئيس محمود عباس مرات عدة في رام الله بصفته رئيسا للسلطة وليس رئيس مجلس استيطاني...واستقبله البيت الأبيض في عهد رئيسه ترامب في البيت الأبيض، أيضا كونه رئيسا لسلطة فلسطينية، وفي أحدها صرخ ترامب معجبا جدا بالرئيس عباس.

الشذوذ العقلي قبل السياسي في تصريحات بومبيو، تخالف غالبية وسائل إعلام أمريكا التي اعتبرت إسرائيل دولة احتلال وفصل عنصري وتطهير عرقي، بل ذهبت "هيومن رايتس ووتر" الذراع القانوني لخدمة المخابرات الأمريكية خلال الحرب الباردة، اعتبارها دولة ارتكبت جرائم حرب خلال حربها على قطاع غزة مايو 2021، ثم ذهبت للمطالبة بإقامة دولة فلسطين فوق الأرض المحتلة عام 1967.

بالتأكيد، ما قاله هذ المسؤول السابق قد لا يمثل قيمة، وهو انعكاس لحالة "زهايمر سياسي"، ولكن من الضرورة أن تصدر السلطة الفلسطينية بيانا رسميا تعتبر فيه، ان هذا الشخص غير مرغوب فيه، ومنبوذ بكل اللغات الحية، وأن

تتقدم بمذكرة رسمية الى جامعة الدول العربية لاعتباره ذلك، كي لا يستقبل في أي بلد عربي، ويضع اسمه ضمن "قائمة سوداء" وجب مطاردتهم.

ربما من باب "الحق العام" أن تتقدم "الرسمية الفلسطينية" بمذكرة رفض واستنكار لتلك الأقوال، التي لم يقلها أسفل كائنات السياسة في الكيان، شارون، نتنياهو وبينيت، ومعهم الفاشيون الجدد، مذكرة تحفظ الحق بشكل رسمي، وذات النص توزع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة...مطاردة هذا الوباء المتحرك واجب.

وربما تطلب الأمر فتح جبهة سخرية شامله من شخصه ومساره، وأن يكون رمزا للدناءة السياسية، لا تفارقه حيث حل وكان.

وللمفارقة، أن يكون على بعد أمتار من مستوطنة بساغوت في الضفة، حيث كان "الدنيئ بومب ..يو"، يقف رأس طغمة "الإرهاب السياسي" نفتالي بينيت ليعتبر أن أي دولة فلسطينية هي دولة إرهاب، قوله بحضور المستشارة الألمانية ميركل، المخزونة بـ "عقدة الماضي" وغالبه غير الحقيقة.

بينيت، الذي سبق تجاهل ذكر كلمة فلسطين في خطابه بالأمم المتحدة، رسم خطا نهائيا لأي رهان من البعض الفلسطيني في رام الله، وصفعة لفريق تشجيع الإسلاموي منصور عباس ليكون "جزءا من التحالف"، وانه كان "رهان السذجان" وليس "رهان الشجعان"، عليهم أن يدركوا كم ارتكبوا جرما وطنيا بتشجيع ذلك الشخص لأن يساهم في بناء سلطة الإرهاب السياسي.

بالتأكيد، بيان الرئاسة الفلسطينية وأحد وزرائها رفضا لتصريحات بينيت خطوة، ولكنها لن تساوي ذرة رمل ما لم تترافق بخطوات عملية ليدرك رمز "الإرهاب السياسي" الحاكم في تل أبيب أن دولة "فلسطين لها أسنان".

ملاحظة: سقطت وكالة إعلامية حمساوية في "شرك وطني"، بأن تستخدم لخدمة أجهزة خارجية فقط من باب "الحقد والكراهية" لطرف فلسطيني أخر...هيك سقوط وثقافة تشير أن الوطنية ليست شعارا أو هتافا...يا عاركم!

تنويه خاص: جيد أن تواصل حكومة د.اشتيه عملها وكأن "المؤامرة الأمريكية" بشطبها لا تعنيها..ولكن "الأجود" ان تعيد نظرها في قرارات مست روح الناس

الوطنية والإنسانية..هيك بتكون صفعت المتآمرين وركلت المؤامرة بدري..لو الدكتور يريد!

بومب يو...بي نيت...و"الزهايمر السياسي"!

كتب حسن عصفور/ لا جديد أبدا، أن تقرأ لمسؤول أمريكي، لا زال في "الحكم" أو خارجه، تأييدا بلا حدود لدولة "شاذة" بالمعنى السياسي العام، بل وأن يراها نظام "الديمقراطية الأبرز" في المنطقة، ولكن أن يذهب مسؤول بحجم مدير سابق للمخابرات الأمريكية ووزير خارجية سابق الى تغيير مسار الحقيقة جذريا، فتلك ليست وقاحة سياسية، بل غباء فريد.

مايك بومبيو، ذاك الشخص، الذي ذهب الى مستوطنة في الضفة الغربية لافتتاح مصنع نبيذ يحمل بعض منتجه اسمه، تخليدا لانحطاطه السياسي في نكران كلي لوجود احتلال في الضفة والقدس، وأن "الضفة الغربية كلها" هي "يهودا والسامرا" وعادت لأهلها، وذهب في هلوسته الفريدة، أنه لم ير بتلك الدولة عنصرية وبلد تطهير عرقي.

المفارقة أنها المرة الأولى التي يقف مسؤول أمريكي بوزن بومبيو لنكران ما لم ينكره غالبية الإسرائيليين، بل ما نصت عليه كل الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير ودولة الكيان، بأن الضفة هي أرض فلسطينية، وهو وليس شبحه، من زار مقر الرئيس محمود عباس مرات عدة في رام الله بصفته رئيسا للسلطة وليس رئيس مجلس استيطاني...واستقبله البيت الأبيض في عهد رئيسه ترامب في البيت الأبيض، أيضا كونه رئيسا لسلطة فلسطينية، وفي أحدها صرخ ترامب معجبا جدا بالرئيس عباس.

الشذوذ العقلي قبل السياسي في تصريحات بومبيو، تخالف غالبية وسائل إعلام أمريكا التي اعتبرت إسرائيل دولة احتلال وفصل عنصري وتطهير عرقي، بل ذهبت "هيومن رايتس ووتر" الذراع القانوني لخدمة المخابرات الأمريكية خلال الحرب الباردة، اعتبارها دولة ارتكبت جرائم حرب خلال حربها على قطاع

غزة مايو 2021، ثم ذهبت للمطالبة بإقامة دولة فلسطين فوق الأرض المحتلة عام 1967.

بالتأكيد، ما قاله هذ المسؤول السابق قد لا يمثل قيمة، وهو انعكاس لحالة "زهايمر سياسي"، ولكن من الضرورة أن تصدر السلطة الفلسطينية بيانا رسميا تعتبر فيه، ان هذا الشخص غير مرغوب فيه، ومنبوذ بكل اللغات الحية، وأن تتقدم بمذكرة رسمية الى جامعة الدول العربية لاعتباره ذلك، كي لا يستقبل في أي بلد عربي، ويضع اسمه ضمن "قائمة سوداء" وجب مطاردتهم.

ربما من باب "الحق العام" أن تتقدم "الرسمية الفلسطينية" بمذكرة رفض واستنكار لتلك الأقوال، التي لم يقلها أسفل كائنات السياسة في الكيان، شارون، نتنياهو وبينيت، ومعهم الفاشيون الجدد، مذكرة تحفظ الحق بشكل رسمي، وذات النص توزع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة...مطاردة هذا الوباء المتحرك واجب.

وربما تطلب الأمر فتح جبهة سخرية شامله من شخصه ومساره، وأن يكون رمزا للدناءة السياسية، لا تفارقه حيث حل وكان.

وللمفارقة، أن يكون على بعد أمتار من مستوطنة بساغوت في الضفة، حيث كان "الدنيئ بومب ..يو"، يقف رأس طغمة "الإرهاب السياسي" نفتالي بينيت ليعتبر أن أي دولة فلسطينية هي دولة إرهاب، قوله بحضور المستشارة الألمانية ميركل، المخزونة بـ "عقدة الماضي" وغالبه غير الحقيقة.

بينيت، الذي سبق تجاهل ذكر كلمة فلسطين في خطابه بالأمم المتحدة، رسم خطا نهائيا لأي رهان من البعض الفلسطيني في رام الله، وصفعة لفريق تشجيع الإسلاموي منصور عباس ليكون "جزءا من التحالف"، وانه كان "رهان السذجان" وليس "رهان الشجعان"، عليهم أن يدركوا كم ارتكبوا جرما وطنيا بتشجيع ذلك الشخص لأن يساهم في بناء سلطة الإرهاب السياسي.

بالتأكيد، بيان الرئاسة الفلسطينية وأحد وزرائها رفضا لتصريحات بينيت خطوة، ولكنها لن تساوي ذرة رمل ما لم تترافق بخطوات عملية ليدرك رمز "الإرهاب السياسي" الحاكم في تل أبيب أن دولة "فلسطين لها أسنان".

ملاحظة: سقطت وكالة إعلامية حمساوية في "شرك وطني"، بأن تستخدم لخدمة أجهزة خارجية فقط من باب "الحقد والكراهية" لطرف فلسطيني أخر...هيك سقوط وثقافة تشير أن الوطنية ليست شعارا أو هتافا...يا عاركم!

تنويه خاص: جيد أن تواصل حكومة د.اشتيه عملها وكأن "المؤامرة الأمريكية" بشطبها لا تعنيها..ولكن "الأجود" ان تعيد نظرها في قرارات مست روح الناس الوطنية والإنسانية..هيك بتكون صفعت المتآمرين وركلت المؤامرة بدري..لو الدكتور يريد!

تصويب علاقة الرئيس عباس مع "الداخل الفلسطيني" تمر عبر غزة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب، تمكنت بشكل سريع من خلق "هزة ما" في مقر الرئيس محمود عباس، لم ينجح فيها من سبقها من حكومات، ليس لأنها تقدمت نحوه بـ "صفقة ما"، ولكن لأنها أسقطت كل الرهانات أنها ستكون "حكومة تغيير" في علاقتها معه ومع الرسمية الفلسطينية.

حكومة "الإرهاب المستحدثة" كانت أكثر نذالة سياسية من حكومات نتنياهو المتعددة منذ العام 2009، عندما أعلنت بوضوح مطلق، انه " لا يوجد شريك فلسطيني للسلام" معها، وأضافت ما هو أكثر "سفالة" باعتبار الرئيس عباس نفسه شخص "غير مقبول"، ولى زمنه وعليه الرحيل، وهي ذات مضمون رسالة رئيس وزراء قطر السابق والرجل القوي في الظل، مهندس علاقات بلده بدولة الكيان منذ 1995، حمد بن جاسم، عندما "غرد" في مايو 2021 بضرورة استقالة عباس، وحرك أدواته لتنفيذ فكرته، قبل تجميدها النسبي والمؤقت.

رئيس حكومة الإرهاب في تل أبيب، لم يذكر كلمة فلسطين ولا مرة واحدة في خطابه أمام الأمم المتحدة، في رسالة هي الأوضح لموقفه، أن على الواهمين الصحو من أوهام انتظار "شريك إسرائيلي" في المدى المنظور.

ولذا، وبلا أي مواربة، أصبح من الضرورة وليس خيارا، ومن باب الكرامة العامة والخاصة لفلسطين الشعب والقضية، وللرئيس عباس نفسه، العمل الفوري على تصويب كل أشكال العلاقات الداخلية، من فتح "أبواب مقر الرئيس" كي يكون للناس وليس للخاصة، بالمعنى العام، وليته ينهي استخدام تعبير "المقاطعة" المتداول عبر بيان رسمي، واعتباره "المنتدى" كما كان مسمى مكتب المؤسس الشهيد الخالد ياسر عرفات، كي تتوقف حملة "المناشدات" للرئيس عبر وسائل الإعلام، والتي تكشف حقيقة "العزلة المفروضة"، رغم كل ادعاء مخالف.

تصويب "العلاقة" مع الفلسطيني الإنسان تستبق كل العلاقات التي بات تصويبها فوق الضرورة كي لا يصبح دونها الكلام مهزلة كبرى، ولذا على الرئيس عباس أن يعمل على "إعادة بناء قواعد الاتصال" دون تلك المطبات التي تم وضعها من قبل "فئة ضالة"، لا تريد خيرا لوطن، بل خيرا لذاتها، وستكون أول الطاعنين في حال تغير المشهد العام، قدرا زمنيا أو قدرا سياسيا.

ولن يكون هناك صواب دون أن ينطلق من تصويب علاقة الرئيس وليس غيره بأهل قطاع غزة، وتبدأ بلا ارتعاش بوقف كل قرارات الحصار، من الراتب الى الوظيفة وما بينها، بعيدا عن استخدام "النقاب" للهروب من ذلك، ودونها لا مجال لتصديق أي عمل سياسي، مهما كان مغلفا بعبارات "ثورية جدا"...فدون قطاع غزة لا كيان فلسطيني وطني وشبه مستقل!

وبالتوازي، منح "المؤسسة الرسمية" مصل عودة النشاط والحراك بعد سبات طال زمنه، وخروجها عن السياق السياسي العام، وكأنها كانت مؤسسة أرشفة الأحداث وليس صانعة أو مقررة فيها، ولا تحتاج سوى أن يقرر الرئيس عباس ذلك، وأن يعيد الاعتراف بها، بعد أن اعتبرها إطارا لـ "المتعة السياسية"، وليس لقيادة العمل الوطني.

التفكير العملي نحو خلق "أداة توافق حزبية" لتنسيق المواقف العامة الى حين الاتفاق على "إطار عملي"، ما قبل الذهاب الى الخيارات السياسية التي لم يعد بالإمكان تأجيلها، بعد سلوك حكومة "الإرهاب" في تل أبيب.

لقد حان وقت تعليق الاعتراف المتبادل، والبدء في الانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة...وكل تأخير فيها ليس خيرة لشعب فلسطين...!

ملاحظة: في لحظات لم تكن ضمن حسابات بني البشر، فعلت مواقع التواصل الاجتماعي الأشهر ما غاب كثيرا ..الحياة أكثر روقان بدونها مؤقتا...ما أغرب الإنسان كأنه فقد ظله لعطل مؤقت..بدها تدريب على عطل قد يكون أكبر!

تنويه خاص: أخيرا قررت الحكومة العمل على ضرورة تعزيز الرواية الفلسطينية..أن تأتي متأخرا أفضل طبعا، ولكن الأكوس ان تبدأ بسرعة بجد وبمهنية مش طبطباتية..والباقي عند د.اشتية!

تونس..سوابق تاريخية تحاصر "الظلامية" فكريا وسياسيا!

كتب حسن عصفور/ أعلن الحبيب بورقيبة الرئيس الأول لتونس بعد الاستقلال "مجلة الأحوال الشخصية" حول حقوق المرأة عام 1956، حيث وضع قواعد المساواة بين الجنسين، ومنع تعدد الزوجات، وحق نسب المولود لامه، وقاطرة التغيير الجذري لم تتوقف.

بعد تغييرات 2011، وبروز "الإسلام السياسي" في ظروف خاصة، ضمن محاولات أمريكية لإعادة صياغة قواعد النظم العربية مستخدمة "الإسلاموية" السياسية (الإخوان ومشتقاتهم)، والإرهابية (داعش وبناتها)، وتونس لم تصب أبدا بردة نحو كسر قواعد التغيير الثوري في مكانة المرأة، رغم محاولة قامت بها "النهضة" الإخوانية عام 2012، بتقديم مشروع "التكامل" وليس "المساواة".

في عام 2014 أقرت تونس ما عرف بقانون بورقيبة لحقوق المرأة ينص على " "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم".

وفي عام 2017، أعلن الرئيس الباجي قايد السبسي إلغاء قانون يمنع التونسية المسلمة من زواج غير المسلم والذي كان صدر عام 1974، قانون أثار جدلا واسعا، ولكن الرئيس أقره رسميا، وبعد عدة أشهر أصدر السبسي عام 2018، قانون المساواة في الإرث، ما فتح جدلا واسعا ليس في تونس فحسب، بل في

غالبية الدولة الإسلامية، حيث اعتبره البعض خروجا عن "نص شرعي"، رد عليهم السبسي قائلا، أن تونس بلد علماني لا يحكم بـ "الشرع".

ومن بين القوانين التي تم إقرارها في زمن السبسي، قانون الحريات والمساواة ثم قانون القضاء على العنف ضد المرأة، ما شكل جدار حماية لا مثيل له في المنطقة العربية، تم تتويج تلك المسيرة باختيار الرئيس التونسي قيس سعيد أول امرأة لتشكيل حكومة كسابقة تاريخية في الدول العربية، أكملها بوجود 8 وزيرات الى جانبها في التشكيلة الجديدة من بين 25 وزيرا، ما يزيد على ثلث عدد الوزراء.

ورغم ذلك فالصيغة الحكومية "الفريدة"، سجلت المنظمات النسوية تحفظا عليها، كونها لا تتوافق وقانون المساواة الذي سبق أن تم في عام 2017، ما يكشف عمق التغيير الثوري الاجتماعي الذي حدث في تونس منذ "قنبلة بورقيبة" الأولى في مجلة الأحوال الشخصية عام 1956.

سجلت تونس، في مجال حقوق المرأة ما يمكن اعتباره انتصارا للحق الإنساني، بعيدا عن التمترس خلف استغلال "الدين" لبقاء التمييز وفرض القهر وتكريس "سيادة الرجل" في الحياة بكل ملامحها، دون الأخذ بتطور قوانين الحياة السياسية – الاجتماعية.

تونس لم تنتظر مؤسسات دولية للتقدم نحو أشكال المساواة، وصنعت هي دون غيرها، قوانينها التي رأتها تحقق العدالة الاجتماعية، انطلاقا من مجلة الحقوق عام 1956، ولذا لم تقف أي قوة أمام قاطرة التغيير في تونس، رغم محاولات "النهضة" الإسلاموية وتحالفها عام 2012، فلم تتمكن من تمرير مشروع التفافي، رغم انها كانت تملك الأغلبية البرلمانية، ما يشير أن قوة التغيير الاجتماعي اصبحت أقوى بكثير من التغيير السياسي.

السوابق التونسية، يجب أن تكون رائدة التغيير في المنطقة، بعيدا عن أي "نقاب" يستخدم لتكريس قهر وظلم وتمييز اجتماعي، لحرمان نصف المجتمع من حقوق لا يجب ان تصادر بذرائع "الدين والشريعة"، ودون استجلاب أمثلة من العالم

غير العربي، فتونس دون غيرها يجب أن تكون النموذج المستخدم للعمل من أجل حرية المرأة وفرض حقوق المساواة بالمعنى العام والشمولي.

تونس..سوابق تاريخية تشكل قاطرة التغيير الاجتماعي – الثقافي المرتقب، بدونه لا يمكن أبدا الحديث عن حرية وطن وبلد وإنسان...فمقياس حرية الأوطان والإنسان تقاس بحرية المرأة لا غيرها!

ملاحظة: مفرح نتائج انتخابات العراق..نتائج أعلنت أنه لن يصبح "فارسيا" أي كانت حالته...أرض الرافدين تستعيد كثيرا من روحها العروبية التي ضلت طريقها تحت ضغط تحالف فارسي أمريكي!

تنويه خاص: لو كان الأمر مستقيما، يجب وقف عضو تنفيذية منظمة التحرير التميمي فورا عن مهامه بعد تصريحاته الإذاعية المعيبة..الأدهى أنه رئيس دائرة "حقوق الإنسان" في المنظمة...هيك نماذج أدوات كراهية للممثل الشرعي..المؤامرة تنبت من "أهل البيت" يا رئيس!

حرب "الفساد" الجديدة على "الفلسطيني"..."حق يراد به باطل سياسي"!

كتب حسن عصفور/ فجأة فتحت بعض أجهزة الأمن الدولية مخازنها لتبث الى وسائل إعلام معلومات "سرية"، بشكل منسق ومتتالي، فيما يمكن اعتباره حملة منظمة، لا يمكن وصفها بـــ" العفوية" أو "حرفية" الوسائل الصحفية المتناثرة في أكثر من مكان، تحت عنوان: الفساد، تبيض الأموال وثروات قادة سياسيين.

وقبل أي حديث، فلا يمكن لأي فلسطيني إنكار وجود فساد أو ما شابهه من استغلال نفوذ سلطة لتراكم الثروة، او القيام بعمليات تبيض الأموال، وتعاظم ثروة البعض نتاج ذلك، ولكن ما لا يجب تجاهله، أن الحملة ليست بريئة إطلاقا، ولا تبحث "إصلاحا" وحماية للسلوك العام، أو انتاج نظام سياسي سوي وفق معايير "المحاسبة والشفافية"، بل ربما ذات الجهات هي من فتحت الباب واسعا لحماية من أصابتهم شبهات بذلك.

وكما، كانت حماية البعض المصاب بذلك "الداء"، بل وساعدتهم به، لأسباب سياسية تخدم "أهداف" الجهات الأمنية ودولها، هي ذاتها التي فتحت أرشيفها لتصدير ما لديها في الوقت الراهن، وأيضا لأسباب سياسية، ولا صلة لها مطلقا بأي شكل من أشكال حماية النظام الفلسطيني من وباء الفساد.

مع قيام السلطات السودانية بمصادرة أملاك خاصة لفلسطينيين، كانت جزءا من اتفاق بينهم أو بين فصيلهم والنظام في حينه، كشفت مؤشرا ما هو قادم، يتعلق بملاحقة الفلسطينيين عبر قناة جديدة، اتضحت من تركيا وما سمي بخلايا "الموساد"، التي تكفلت صحيفة واحدة بنشر تفاصيل التفاصيل وكأنها داخل غرف التحقيق الأمنية، وليست سيلة إعلام، دون أن تصدر السلطات التركية أي بيان يتعلق بتلك "الحادثة" الغريبة في شكل النشر ومضمونه، ومعها صمت الرسمية الفلسطينية وحركة حماس.

واستكمالا للخبر الصحفي التركي، سارعت أحد أهم الصحف الألمانية "دي فيلت"، بنشر تقرير تفصيلي عن عمليات "تبيض أموال" لعناصر من حركة حماس، تبعها تصريح وزيرة الخارجية السويدية عن "فساد النظام السياسي الفلسطيني"، والذي مر بهدوء مثير للشبهة، أو الرعب من كشف ما لا يجب كشفه، الى أن تصدرت تقارير موسعة عدد من وسائل إعلام دولية، ربطت بين الفساد، وتبيض الأموال والتجارة بالعملة وكل أشكال العمل الأسود.

دون ارهاق العقل في البحث عن أهداف تلك الحملة، يمكن اختصارها، بـ "حق يراد به باطل سياسي مطلق"، ولا يرتبط أبدا بأي من اشكال الإصلاح والتصويب، ولا ترسيخا للمبادئ العامة في المحاسبة والشفافية، فالمراد محدد، ان السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، "غارقين في الفساد"، ولذا لم تعد جهة صالحة لـ "الشراكة" في حل سياسي، وعليه لا ضرورة الآن الذهاب في صياغة ما يجب وصولا لتحقيق نهاية الصراع (رصاصة أطلقتها حكومة الإرهاب في تل أبيب عندما قال بينيت ولابيد أنهما لن يتصلا مع السلطة والرئيس عباس لأنها سلطة فاسدة).

وكذلك حركة حماس، الى جانب وصفها الدائم بأنها حركة "إرهابية"، تم إضافة أوصاف جديدة لها، تتعلق بالفساد وتبيض الأموال، رغم أن أمريكا والكيان كانا

ولا زالا حريصين جدا على تقديم منحة شهرية لحكم حماس في قطاع غزة، دون فتح أي باب متعلق بتلك السمات المستحدثة.

ما تهدف له القوى التي فتحت خزائن الكشف عن "فساد وما شابه"، اخراج الطرف الفلسطيني من المعادلة السياسية، واعتباره منقسم وفاسد، ولذا لم يعد مؤهلا للقيام بدور ما في حل ما يوما ما، حتى تتمكن تلك الجهات ذاتها، انه آن وقت "الحل الممكن"، وفق مقاسات سياسية جديدة تبتعد كثيرا عن كل ما سبق من تصورات للحل، عامودها الرئيسي منع "السيادة الفلسطينية" من ان تكون جزءا من الحل، وعودة مظاهر "الوصاية" بأشكال حديثة، وذلك ما له أن يمر لو كان "الوضع الفلسطيني في حالة صحية، وطنيا وممارساتيا.

التشويه العام للفلسطيني، أي كان أسمه وصفته، هو المقدمة الرئيسية لفرض حل يكسر جوهر قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين عام 2012، وفتحه لحركة تعديل جوهرية، تحت قصف "حرب الفساد".

والفضيحة الأكبر، كيف أن الأطراف الفلسطينية المتناحرة على غير القضية الوطنية، تتسابق لاستخدام اتهام طرف ما ضد طرف آخر، لتكون بغباء وسذاجة أداة تمرير تلك الحرب المشبوهة، وكأن "جين الحقد" لدى تلك الأطراف انتصر على الجين الانتمائي للوطن.

"الحرب على الفساد" من الباب الأمريكي يا سادة ليس للتصويب السياسي بل هي بوابة "عصرية" للهدم السياسي...!

ملاحظة: سفير دولة الكيان قام بتمزيق بيان خاص لمجلس حقوق الإنسان..ولم يكتف بما فعل حقارة، بل شتم كل أعضاء المجلس ومن فيه لأنه تطاول على الدولة المسماة إسرائيل...صحيح من أنتم لترشقوا "السيدة الأولى"..تخيلوا لو فعلها عربي....ياااااااااااااااااااااااااااااااااااااه!

تنويه خاص: تقريبا لم تبق جهة في الكوكب ما استنكرت قرار سلطة الإرهاب والاحتلال باعتبار منظمات أهلية فلسطينية أنها "إرهابية"...والنتيجة حكومة "الثنائي ونصف" ولا عبالها...لأنها عارفة "دية الصراخ"...والباقي عندكم!

حكومة الإرهاب الإسرائيلية وتعتيم الضفة "سياسيا وحياتيا"!

كتب حسن عصفور/ في وقاحة سياسية نادرة، قام وزير جيش دولة الاحتلال بيني غانتس، بالرد على قرارات حكومته منح تراخيص جديدة لبناء آلاف وحدة استيطانية جديدة، بأنهم يسعون الى "تقوية" السلطة الفلسطينية، مشيرا الى منح تراخيص بناء في المنطقة (ج)، وزيادة عدد تصاريح العمال الذي يدخلون الكيان.

تصريح غانتس، يمكن اعتباره "تكثيف سياسي" لحركة الاستخفاف العام بالسلطة الفلسطينية، بكل مكوناتها واعتبارها أداة تنفيذية خاصة، مصيرها ليس بيد القائمين عليها، بل بيد جهاز الأمن الإسرائيلي، يحدد ما لها وما ليس حقها، ويعتبر أن "بناء منازل فلسطينية لسكان المنطقة (ج) منحة وليس حق، متجاهلا بشكل ساذج ان الواقع كان يفرض انتهاء بقاء ذلك عام 2000، وأن قرار الأمم المتحدة حددها أرض فلسطينية محتلة، وليست جزءا من أرض إسرائيل، كما يعتقد الوزير الذي بات "مسخرة شخصية" بين أعضاء حزبه قبل حكومته.

قرار حكومة "الإرهاب السياسي" في إسرائيل بالبناء الاستيطاني، رغم "ضجيج الكلام" الأمريكي والفلسطيني، إعلان رسمي أن دولة الكيان تتجه عمليا لتكريس مفهوم "الضم" وفقا لقانون "القومية اليهودي"، وأن أجزاء من الضفة خاضعة لذلك القانون، وأن البناء الاستيطاني "حق قانوني" وليس "خرق قانوني".

حكومة (بينت - لابيد - عباس) قامت بعملية جس نبض الطرف الفلسطيني قبل أن توافق رسميا على خطتها الجديدة، وأدركت أنه لا يوجد أي تخوف من حدوث "انفجار شعبي كفاحي"، وأقسى ما سيكون "مسلسل بيانات اتهامية" بأن ذلك سيمس بـ "حل الدولتين"، وتتواصل معها حركة البكاء العام للمنظومة الدولية، لإنقاذها من السلوك الإسرائيلي.

والواقع، ان الطرف الفلسطيني لم يخيب ظن المأمول منه، بل ربما جاء رد "الفعل البياني" أقل كثيرا من الحساب الإسرائيلي، وكأن هناك محاولة تمريرها بصمت وهدوء، كون الاكثار من كلام الإدانة قد يربك بعض الحسابات التي لا يراد لها أن تكون راهنا، وأوكلت أمرها الى إدارة بادين لـ "قيادة" حركة الغضب والانفعال.

القرار الإسرائيلي يمكن اعتباره حركة "تعتيم سياسي" شامل لواقع حال السلطة الفلسطينية، وفرض حصار عملي عليها بحيث تفقد كل قدرة "التمرد" على الواقع القائم، وتبحث سبل التعايش وفقا لحركة تحديد المسار التي ترفضها حكومة الإرهاب، بما يشل كليا قدرتها على صناعة جديد سياسي، سوى الصراخ به.

القرار الإسرائيلي الأخير، مع ما يحدث تهويدا في القدس وبعض الضفة، إعلان رسمي بتنفيذ تصريحات رئيس حكومة الكيان بينيت، ووزير خارجيته ياثير لابيد، أنهما لا يعتبران السلطة ورئيسها "شريك سياسي"، وينتظران "خليفته"، والذي يبدو أن المؤشرات لصناعته قد بدأت، والترتيبات لم تعد مجهولة، ولكنها تنتظر "وقتا مريحا" للإعلان الرسمي عنها.

ويبدو، ان حكومة الإرهاب تتجه الى توسيع حركة التعتيم كي لا تقتصر على البعد السياسي، لتمتد الى الجانب الإنساني، بعد رسالة التهديد بقطع الكهرباء عن مناطق في الضفة والقدس، بذريعة عدم تسديد ديون شركة الكهرباء، دون أن تتذكر ما عليها من ديوان متراكمة للسلطة من بند المقاصة، ولكن يتضح ان التعتيم سيصبح شاملا ليمثل أحد أدوات الإرباك العالم للسلطة القائمة، وتبيان فشلها في مختلف المناحي...

خلافا لوعدها باستبدال السياسي بالاقتصادي، والذي استخدمته الإدارة الأمريكية لتمرير مخططها في عهد ترامب، وتبنته الإدارة الجديدة، يبدو أن "تحسين مستوى المعيشة" الموعود سيصبح سلاحا مضادا في وجه السياسي، كمبدأ مقايضة صريح على "الطريقة العباسية" ضمن "ائتلاف حكومة الإرهاب السياسي"، لطمس القضايا القومية مقابل الخدمات الإنسانية، والتي قد لا تأت أيضا.

من يعتقد أن حكومة بينيت – لابيد – غانتس يمكنها أن تمنح السلطة الفلسطينية "هدايا مجانية"، لا يستحق تمثيل الشعب الفلسطيني...!

ملاحظة: شكله جورج قرداحي راح يقردح حكومة ميقاتي مع غالبية دول عربية، بعد أن نصبت له "القناة الصفراء" فخا سياسيا قردحته خالص...وعهيك صار صعب كتير يربح المليون!

تنويه خاص: تسريب كلام عن رفع أسعار المواد الأساسية في قطاع غزة يثير كل علامات "الشبهة السياسية"...بلاش جيوب الغلابة تكون ضحية جشع أصحابكم يا حكومة حماس!

حماس والبيان الملتبس سياسيا!

كتب حسن عصفور/ أنهت حركة حماس اجتماع مكتبها السياسي، الذي عقد في القاهرة للمرة الأولى بكامل هيئته منذ الانتخابات الأخيرة، واعتبره البعض إشارة مصرية إيجابية نحو الحركة، على طريق خلق "بيئة سياسية" تساعد في تضييق مساحات الانقسام من جهة، ومحاصرة الحصار من جهة أخرى، من خلال "رؤية خاصة" لإعادة إعمار قطاع غزة، وأيضا لفتح آفاق جديدة مستقبلية في التعامل وفق مسؤولية مصر التاريخية نحو القطاع المرتبط بأمنها القومي.

دونن بحث تفاصيل علاقتها بمصر، أو جدول أعمالها حول صفقة الأسرى، شروطها وإمكانية التوصل لها، او مسألة التهدئة، فالأمر الذي يستحق الاهتمام مضمون البيان العام الصادر ختاما للقاء، خاصة في جانبه السياسي، الذي يجب التدقيق فيه بعيدا عن مواقف مسبقة، ودون حساسية الاختلاف معها.

بتدقيق في البيان الصادر يوم 9 أكتوبر 2021، يمكن ملاحظة أنه فقد وجود هدف مركزي واضح، وتضمن نقاط تحمل تناقضا فيما بينها، ما يجسد أن حركة حماس لا تزال "فاقدة الرؤية السياسية الشاملة"، وتلجأ الى التعامل مع المشهد ضمن "فقرات منفصلة"، مغلفة بشعارات عامة تصلح في محطات مختلفة، دون زمن محدد.

كان التقدير أن تقدم حماس، بعد معركة مايو لخلق مشهد وطني لم يستمر طويلا، بعمل مراجعة بعيدا عن "الرمادية السائدة"، لأسباب الانتكاسة السريعة بفقدان جوهر مكتسبات مواجهة أعادت "شروقا وطنيا" بعد ظلام طويل، ولكن بيانها لم يكن بذي صلة مع الحدث الأهم، ليس تمجيدا، بل دروسا مستفادة من فقدان ما كان الأهم.

تلك "النقيصة" تؤشر الى غياب الجرأة في تناول الأخطاء، وبالتالي الهروب من تقديم تصويبها وفق ما يجب أن يكون، خاصة وأن تلك "المواجهة الهامة" مست بالحياة الإنسانية لأهل قطاع غزة بشكل كبير، أدى الى تساؤلات عن مآل "الربح السياسي" بعد تلك الأيام الـ 11، كما حدث سابقا مع مسيرات كسر الحصار، كظاهرة خلقت حراكا وطنيا إيجابيا وانتهى دون مراجعة واستخلاص دروس التقييم.

حماس في بيانها، ذهبت الى تعزيز عملية "خلط الأهداف" بطريقة التفافية للهروب من تحديد "الهدف المركزي في المرحلة الحالية للشعب الفلسطيني، وأشارت الى بعض خياراتها بطريقة التباسيه، لا تكشف وضوحا عما تريد حقا.

فحماس، بدلا من تحديد الهدف بالانتهاء من "المرحلة الانتقالية" لبقايا الحكم الذاتي، السلطة القائمة الى مرحلة إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، تمسكت بتمديد "الانتقالي" المفترض أنه متعاكس مع الهدف الوطني العام راهنا، عبر مطالبتها بالانتخابات العامة التي تراها آلية لتغيير "القيادة الراهنة" وتشكيل "قيادة جديدة".

من حيث المبدأ، حق لحماس وكل قوى الشعب بما فيها حركة فتح (م7)، الحديث عن ضرورة تصويب وضع "القيادة الراهن" كي تكون أولا "قيادة حقيقة"، كما كانت في زمن الخالد ياسر عرفات، بدلا من "تقزيمها" كما هو واقع الحال، ولتصبح حركتي حماس والجهاد جزءا فاعلا منها، وبما تناسب مع مكانتهما الحقيقية، ولكن ذلك لن يكون عبر آلية تمديد "بقايا الحكم الذاتي الانتقالي المشوه"، فذلك تناسق موضوعي مع جوهر المطلب الاحتلالي بعدم الانتقال من "مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة".

عندما تسقط حركة بحجم حماس تحديد الهدف المباشر، والتسمك الغريب بـ "ديمومة بقايا أوسلو"، وعدم الذهاب الى خيار المواجهة الوطنية الاستراتيجي، خيار دولة تحت الاحتلال، يكون قطاع غزة الجزء الأكثر حرية لدعم ذلك الخيار، فنحن أمام سؤال كبير، يستحق التفكير.

وكي لا يذهب الأمر الى "تفكير السوء السياسي"، ربما تحتاج حماس تصويب مسارها والكف عن البقاء في "دوامة الأهداف الضبابية"، وتعلن بوضوح أن

المرحلة الانتقالية انتهت، الى غير رجعة، ولن يكون تجديدها خيارا أي كانت ظروف الحال القائم، والخيار المركزي راهنا، تكريس دولة فلسطين وتحريرها من الاحتلال العنصري، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومعها يجب تشكيل "الإطار القيادي" الذي يجب أن يقود رحلة الانتقال من "السلطة الى الدولة" ويبحث تشكيل مؤسساتها التنفيذية والتشريعي.

وبالتوازي، العودة الى إحياء جوهر "لقاء بيروت" يناير 2017، حول عقد المجلس الوطني وتطوير منظمة التحرير، بما يتوافق والتطورات كافة، السياسية والتنظيمية، ليكون ذلك البيان مدخلا حقيقيا لتجسيد عملية "الانتقال الكفاحي" نحو الجديد الوطني بتكريس فلسطين الدولة، وليس تمديد سلطة حكم ذاتي مشوه.

دون ذلك، ستبقى الأسئلة التشكيكية بـ "نوايا حماس" قائمة، من البديل والوريث الى "تفاهم صامت" مع إسرائيل لقبول كيانية غزة وتقاسم وظيفي في الضفة وبعض من القدس خارج بلدتها القديمة ومحيطها، ودوما نتذكر "أن جهنم السياسية مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة".

ملاحظة: حذار من فخ الإعلام العبري، من نقل المواجهة الشاملة مع الفلسطيني الى صفقات جزئية مع حركة حماس...التركيز مش لازم يضل طريقه مع كل التقدير لصفقة يتمنى كل فلسطيني ان تتم اليوم قبل الغد..وبما تستحق!

تنويه خاص: تمنيت شخصيا ان نرى صورة ابنة اللواء الأسير المناضل فؤاد الشوبكي في لقاء مع الرئيس محمود عباس قبل أن تكون مع إسماعيل هنيه...في تفاصيل أهم من طن بيانات طخ الكلام..بس من وين نجيب "الفهم"!

خطيئة "تسييس المال" و "ثلاثي" منظمة التحرير

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، أصدرت 3 قوى رئيسية في منظمة التحرير بيانا، هو الأول من نوعه، منذ سنوات، بل ربما لم يكن بمضمونه بيانا مماثلا، ترفض من خلاله استمرار وقف "حقوقها المالية" من الصندوق القومي بأمر مباشر من الرئيس محمود عباس.

بيان "ثلاثي منظمة التحرير" يكتسب قيمة مضافة بأهميته وخطورته في آن، من توقيته السياسي للمشهد الفلسطيني، وخاصة بعد خطاب الرئيس محمود عباس في 24 سبتمبر 2021 في الأمم المتحدة، والذي حدد بعض قواعد مواجهة مع "العدو القومي"، بما فيها ما عرف إعلاميا بـ "إنذار العام".

ربما، ما قبل خطاب عباس وبعده بيوم آخر، رئيس حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب بينيت، والذي تجاهل كليا اسم فلسطين، ثم تلاه باعتباره "دولة فلسطينية تساوي دولة إرهابية"، كان شيئا وما بعدهما شيئا آخر تماما، فلم تعد أدوات القياس ذاتها، بعيدا أن ما كان "رذيلة سياسية" كاملة الأركان.

كان يجب أن تكون أولى خطوات الرئيس محمود عباس، وهو يبحث عن منح تهديده الإنذاري قوة خاصة، أن يعيد ترتيب كل مواقفه في الشأن الداخلي الوطني، وخاصة سلوكه السياسي الذي أدى لإنهاك الحالة الوطنية بكاملها، وترتيب حركة التعامل مع قطاع غزة، ليعيده انتماءا، وليس حكما في الوقت الراهن، الى حضن "الشرعية الرسمية".

ولكن، جاء بيان "الثلاثي" لينفض بعضا من "غبار تراكمي" على الحالة الداخلية، يمكن أن يكون جرس علاج وتصويب حقيقي وجذري لو اريد حقا "إصلاحا"، بالمقابل يمكنه أن يكون حجرا يكسر زجاج بيت مصاب بشروخ من كل جانب تهدد بقاء البناء، أي كانت نوايا هذا وذاك.

مفترض اليوم قبل الغد، أن يسارع الرئيس عباس بتصويب خطيئة استخدامه المال لتصفية حسابات سياسية، مع أهم 3 قوى في منظمة التحرير، وأن يعتبر ما كان جزءا من ماض لا يجب تكراره، والعمل لترتيب عقد مجلس مركزي للمنظمة يضع قواعد الانتقال من "مرحلة السكون" التي طال أمدها الى "مرحلة التفاعل" الضرورة كخطوات على طريق حماية بقايا الكيانية الفلسطينية، التي باتت في وضع لا يمكن لجهول سياسي ألا يرى تدهورها الحاد، بسبب أهل البيت أولا، ثم العدو القومي ثانيا، وليس كمان كان يقال سابقا.

الموقف من بيان "الثلاثي" سيكون أول اختبار حقيقي لخطاب الرئيس وإنذاره، هل هو فعلا جاد فيما ذهب، ام أنه قام بـ "مناورة تسكينية" لمنع انفجار غضب شعبي ما في لحظة ما، ليس ضد العدو فحسب، بل ضد من لا يعمل لحماية

المشروع الوطني، فالتجاوب مع ما جاء فيه، مؤشر بأن القادم سيكون تفاعلا مع الداخل الوطني، وأن هناك رؤية ستكون بعيدة عن ثقافة "الانتقام" التي سادت منذ زمن في العلاقات الوطنية الوطنية.

معالجة ما جاء في بيان "الثلاثي" وقبل عقد المجلس المركزي، فعل الحماية الأخير للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأي استخفاف بقواه وما تحدثوا عنه سيكون إعلانا بنهاية "عهد" وبداية "عهد"، ما يمنح حركة حماس "ورقة سند" لمخططها الاستبدالي لمنظمة التحرير، بأنها لم تعد "بيتا لأهل فلسطين" بل "بيتا لأقلية من أهل فلسطين".

من حق "الثلاثي"، بل يجب عليهم، أن يقاطعوا تنفيذية المنظمة ومجلسها المركزي الى حين تصويب مسار الخطيئة السياسية، قلا يجوز استمرار ثقافة "انا" الحكم و"أنتم" الرعاة...وعليكم الطاعة وفق ما أراه!

التعامل بـ كبرياء الفرد" مع حق وطني لن يجلب سوى خراب الهيكل الوطني، ورسالة للعدو القومي أن "إنذار العام" فقد أسنانه، ووداعا لبقايا مشروع وطني، بعيدا عن كلام الهرقطة البلاغية!

ملاحظة: صحيح، شو أخبار مكذبة وكالة حمساوية عن الشباب الفلسطيني المخطوف في سجون أردوغان...معقول ما تابعت شو صار أم فضيحة خبرها أصابها بسرطان الكلام...يا عاركم!

تنويه خاص: أن يصبح فتح طريق زراعي في بلدة بالضفة "منجزا وطنيا" بتقدروا منه تعرفوا حال قضيتنا الوطنية...والباقي أنتوا شايفين شو حال بقايا الوطن!

"ديبلوماسية إكسبو" لكسر "عقدة" علاقة الرئيس عباس مع الإمارات!

كتب حسن عصفور/ في عام 1971 تمت دعوة 9 لاعبين أمريكيين لتنس الطاولة إلى بكين للمشاركة في مباريات، كخطوة سياسية ذكية فتحت الباب لكسر الجليد بين الولايات المتحدة والصين، لتمهد زيارة أول رئيس أمريكي (نيكسون) الى بكين، فتنطلق مرحلة جديدة من العلاقات بينهما، من "العدائية الشاملة" الى "انفتاح شامل".

ومنذ ذلك الحين، دخل تعبير ديبلوماسية تنس الطاولة أو ديبلوماسية البينج بونخ، عالم السياسة كرمز على طريق كسر جمود أو تصويب مسار علاقات بين دول وأطراف، أصابها "عطب سياسي" ما.

ويبدو، ان الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، وجد في "ديبلوماسية البنج بونخ" نموذجا لكسر حاجز العلاقة مع دولة الإمارات، فكان اختياره لرئيس المخابرات ماجد فرج لتلك المهمة، ليكون على رأس مستقبلي حاكم دبي محمد بن راشد (الرجل الثاني بروتكوليا في الدولة)، خلال زيارته لجناح فلسطين في معرض "إكسبو 2020" في دبي.

اختيار رئيس المخابرات ليصبح "ماجد إكسبو"، مؤشر أن البوابة الأمنية وقنواتها، التي دائما تكسر جدر العقد السياسية، لعبت الدور الكبير في الخطوة الأولى نحو إعادة "ترسيم" علاقات فلسطين الرسمية مع الإمارات، بعد سنوات من "أزمة مفتعلة" جوهرها شخصي تماما، ارتبط بالخلاف داخل حركة فتح، وبروز تيار الإصلاح بقيادة النائب محمد دحلان، وعلاقته مع الإمارات.

ودون عودة لتفاصيل الأزمة وحقيقتها، فهي لم تخدم أبدا القضية الوطنية الفلسطينية، بل العكس أصابتها بكثير من الضرر، ونالت من مكانتها السياسية، ما يمكن اعتبار خطوة "ديبلوماسية إكسبو" قرارا ذكيا وبحثا عن مسار تصويب الخطيئة التي طال أمدها.

عودة العلاقات الفلسطينية الرسمية مع دولة الإمارات، لا يعني مبدئيا الموافقة على مواقفها اوحركة التسارع التطبيعي مع إسرائيل)، بل ربما تكون عاملا مساعدا لبحث المسألة في سياق مختلف، ضمن علاقة التفاعل الإيجابي وليس

"التفاعل المناكفي" في المواقف السياسية، خاصة وأن السلطة ليست مؤهلة كثيرا للاعتراض، وهي غارقة في كثير من مظاهر لا تتفق والموقف العام فلسطينيا.

تصويب مسار العلاقات سيكون قوة مضافة للموقف الفلسطيني في مختلف المجالات، سياسيا، اقتصاديا وصحيا، وبالقطع ستمثل قوة دفع لتعزيز دور الممثل الرسمي عربيا ودوليا في ظل استمرار حركة الانقسام، نظرا لما باتت تمثله الإمارات من "وزن إقليمي – دولي" في ظل التطورات الأخيرة.

تصويب العلاقات الثنائية، ربما يساعد موضوعيا في تسريع وتيرة "التحاور الوطني الوطني الفلسطيني"، وأيضا داخل حركة فتح نفسها، التي هي قبل غيرها ما تحتاج ترميما حقيقيا لوضعها الداخلي، ودونه لن يستقيم دورها القيادي الوطني العام، بل استمراره يمثل "ثغرة عبور" تستغلها قوى أخرى لمحاصرتها حتى لا تنهض من جديد.

وكي لا يذهب ريح خطوة "إكسبو" في دهاليز مصالح لأفراد ما – أطراف ما، لا تريد خيرا لفلسطين، وبالتأكيد لحركة فتح، على الرئيس محمود عباس أن يسارع في ترتيب زيارة أبو ظبي ولقاء رجلها القوي محمد بن زايد، لردم ماضي إشكالية العلاقات التي برزت، بعيدا عمن أصاب أو أخطأ، فعالم السياسة ليست خطا مستقيما أبدا.

وربما يكسر "هاتف شكر خاص" من الرئيس عباس لحاكم دبي لتخصيصه زيارة جناح فلسطين خطوة تسارع في ترتيبات تلك الزيارة الضرورة.

ملاحظة: لحارسة نارنا المقدسة...للفلسطينية التي رفعت راية الثورة ولا تزال...في يومها الوطني نرفع قبضة التقدير الذي لا يتوقف بيوم أو مناسبة...فهي دوما "أم المناسبات"!

تنويه خاص: دون موقف عنجد من السلطة الفلسطينية والرئيس عباس ضد قرار حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب حول المسألة الاستيطانية سيصبح كل الكلام حكي "يقدم الغزوة" ولا يؤخرها!

رد شاكيد "الاحتقاري" على الرئيس عباس..صفعة للواهمين!

كتب حسن عصفور/ بعد خطاب الرئيس محمود عباس، بدأت حالة من "التفاعل المحدود" تجد طريقها نحو الداخل الفلسطيني، وكذا نحو "الداخل الإسرائيلي"، ربما في سلوك لم يكن منذ سنوات طويلة، حيث غابت العلاقة المنظمة بينهما عن مقر المقاطعة، ما كان سببا من مسببات خلق حالة من "الحصار الذاتي"، ساعد كثيرا قوى العدو في استغلالها، بل وصلت الى نقطة وكأن "مقر المقاطعة" خارج "النبض السياسي التفاعلي" إيجابا.

ومن بين ملامح ذلك ما حدث بعد لقاء الرئيس عباس مع وزراء حزب ميريتس الإسرائيلي، بأنه لم يكن خبرا انتهى مع بعض ابتسامات مصنعة "ضرورة الصورة التقليدية، بل أحدث "ضجة سياسية"، فاقت ما كان قبل اللقاء، عندما تسربت أقوال الرئيس للوفد الزائر عن استعداده لقاء بينيت وأي من وزراء حكومته، من أجل "صناعة السلام" على طريق إنهاء الاحتلال.

وبعيدا عن "حقيقة صناعة سلام" مع تلك الطغمة الإرهابية الحاكمة، فما كان من رد فعل سريعة لـ "الشخصية الأكثر تأثيرا" في حزب رئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير داخلية دولة الكيان، إيليت شاكيد، برفضها لقاء عباس "منكر المحرقة" والباحث عن محاكمة قادة إسرائيل في الجنائية الدولية، خلق حدثا للقاء المقاطعة.

الرد السريع، وبتلك الطريقة "السوقية"، يكشف جوهر تلك الحكومة "العنصرية" وحقيقتها السياسية، لتسقط كل رهانات الباحثين عن "دروب" علها تبرر الهروب من مواجهة الواقع الذي لم يعد يحتمل مزيدا من التيه، والابتعاد عن قرار الفعل المتصادم مع المشروع التوراتي – التهويدي.

رد برقي يعلن كشفا لوهم الانتظار الذي طال أمده للبعض الفلسطيني، منذ عام 2005، بأن عدم صناعة السلام لم يكن يوما بسبب "عقبة فلسطينية" رافضة، كما روجوا بعد قمة كمب ديفيد ضد الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، بل أن السلام لا زال بعيدا عن دولة قاعدة قانونها العام قائم على "العنصرية" بين المواطنين داخلها، وثقافة فكرية كارهة للآخر، اغتالت رسميا أول محاولة جادة

للبدء بـ "صناعة سلام" نوفمبر 1995، لتغلق بذلك ملف تسوية مقبولة دون أن يتم فرضها في ظروف ما، عبر قوى خارجية.

رد شاكيد "الاحتقاري" درس لا يجب أن ينتهي عند اعتبار ردها كشف ما بها من "ذمم حقد"، أو اللجوء لتبريرها بكونها "متطرفة" أكثر من غيرها، بل يجب أن يكون ورقة سياسية رابحة لو حقا يراد استخدام ذلك للبدء في حصار "حكومة الثنائي" العنصرية، والتي لم يعد الأمر هروبا من لقاء الرئيس عباس، كما أعلنوا مرارا...

بالتأكيد، رد شاكيد الشاذ، بكل معاني تلك الكلمة، يشير أن هناك ضرورة لتطوير آلية الاختراق الفلسطيني نحو الداخل الإسرائيلي، وإعادتها الى أصلها، التي كانت تمثل أحد أدوات "القوة الناعمة" الفلسطينية ضد دولة الكيان، حكم عنصري واحتلال بسمات "التطهير العرقي"، بحيث تكون فعل الذهاب وليس فعل الانتظار، وأن لا تنحصر في قالب مسؤول رسمي ينقل رسائل من الى..بل تتحول الى حضور سياسي يربك حكومة العداء للفلسطيني.

الاختراق المطلوب ليس "تواصلا اجتماعيا" كما هي تلك اللجنة "المعلبة" باسمها غير الصحيح سياسيا ووطنيا، لجنة التواصل الاجتماعي"، ما يضعها تحت دائرة الشك الوطني وليس الرضا الوطني...بل العمل على إيجاد آلية أكثر شمولية وأدق في الوصف كون الهدف سياسي وليس غيره، في مرحلة ما قبل إعلان دولة فلسطين.

وبلا أدنى شك تمثل لجنة المتابعة العربية في الداخل 48، رافعة لأي فعل اختراقي، وهي قبل غيرها يمكنها أن تشكل جسرا لذلك الاختراق، بعيدا عن "محاولة الهيمنة" لفرض "وصاية غبية" عليها من طرف الرسمية الفلسطينية.

غباء حكومة "الثنائي" بينيت – لابيد ورد شاكيد الاحتقاري جرس إنذار عله يحرك "سكون طال زمنه" في مقر المقاطعة...الفرص تتوالى للحراك الهجومي فهل من مستفيد..ذلك السؤال المعلق الى حين؟!

ملاحظة: من طرائف الحال الفلسطيني أن يتفق طرفي النكبة الانقسامية على "حب قطر"، ويتجاهلا "حب فلسطين" عبر كسر جرة الانقسام..معقول "المصاري" أقدس من البلد...في هالزمن كل شي بيصير!

تنويه خاص: حلو قرار حكومة د.اشتيه عقد جلساتها في محافظات الوطن...بس الصراحة ما فهمنا شو هي هاي المحافظات..هل قطاع غزة منها أم صارت برة الوطن...وضح يا موضحاتي!

رفع عقوبات السلطة عن غزة ورقة عباد الشمس لـ "جدية المواجهة"!

كتب حسن عصفور/ خلال 48 ساعة، أصدرت تنفيذية منظمة التحرير ومركزية حركة فتح (م7)، بيانات سياسية تحمل بعضا من "لغة التهديد"، نحو مواجهة محتملة مع حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب، دون تحديد للوقت والمضمون، ولكنها لغة تفتح الباب لطرح كل الأسئلة المرتبطة بذلك، افتراضا أنها ستذهب فعلا الى صدام قد يؤدي لفكفكة بعضا من الارتباط مع سلطات الاحتلال.

"التنفيذية" ومركزية فتح، تحدثتا كثيرا عن قواعد الوحدة والترابط الوطني، وأشارتا الى ضرورة عبور نفق الانقسام بوحدة لا بد منها، منتظرين عقد المجلس المركزي في موعد بعد أشهر، رغم ان الحاجة وسرعة الحركة السياسية كانت تتطلب عقدا سريعا.

ولكن، التدقيق في جوهر البيانين، يلاحظ غياب كلي لمسألة "العقوبات" التي فرضها الرئيس محمود عباس على قطاع غزة وموظفيها (رغم انهم التزموا بتعليماته الخطأ عندما منعهم الاستمرار في العمل بعد انقلاب حماس ما ساعدها على استكمال مهمتها دون عناء)، ومع وجود قرارات سابقة، ومنها خلال دورة مجلس المقاطعة عام 2018.

الموقف من "عقوبات" أهل قطاع غزة بكل مظاهرها، ليس بحثا عن حق مالي وهو يعتبر فرض، لا يحق المساس به بناء على "نزوات مخابراتية" ثبت ضررها السياسي، ولكن دون أن يتم رفعها كليا، وبلا أي "لكلكة"، يصبح كل حديث عن المواجهة والتحدي والتصدي والصمود، كلام فارغ بوضوح مطلق.

لا يمكن، الحديث عن مواجهة مع حكومة "الإرهاب السياسي في تل أبيب"، وهناك عملية سياسية انتقامية مع جزء فاعل وحيوي من الشعب الفلسطيني، بعيدا عن "مكانة القطاع الخاصة" في العملية الثورية والتحررية، فما كان، ودون تفاصيل "مبرراته الساذجة" لم يكن سوى تقديم خدمة موضوعية لتعزيز الروح الانقسامية داخل قيادة فتح (م7) أولا، تم ترحليها موضوعيا الى السلطة بكل مؤسساتها.

"رصاصة المواجهة الجديدة" يجب أن تكون مرسوم رئاسي واضح جدا، بإلغاء كل "عقوبة" أو "تمييز" بحق موظفي قطاع غزة، دون بحث أمني في هويتهم وانتمائهم، ومعها رفع كل عقوبة عامة على القطاع، تحت ذريعة أنها لن تقدم خدمات لسلطة الانقلاب.

المرسوم الرئاسي المنتظر، سيكون "ورقة عباد الشمس" لفحص الحقيقة السياسية لكل ما صدر، منذ خطاب الرئيس عباس يوم 24 سبتمبر 2021 في الأمم المتحدة، مرورا بما كان من بيانات "تحشيدية" معززة لذلك البيان، وهو المعيار الحقيقي هل فعلا هناك رحلة انطلاق جديدة في العلاقة مع العدو القومي، نحو تطوير واقع سلطة الحكم الذاتي الى أن تصبح مؤسسات دولة فلسطين التي تنتظر فك أسرها رسميا، بعد اعتقال 9 سنوات، وجب تحريرها.

المرسوم الرئاسي المنتظر بحق قطاع غزة، كيانا وموظفين، ليس منة خاصة، بل هو حق مقدس وواجب لا بد منه، والرئيس عباس قبل الآخرين، من سيربح وطنيا وسياسيا من وراء الانتهاء من تلك "العقوبات الغبية"، وهي رسالة أن التغيير حقيقي والمعركة قادمة، ووقودها كل الشعب ضفة وقدس وقطاع وخارج بقايا الوطن.

وبلا أي مواربة، دون مرسوم رفع العقوبات الغبية عن قطاع غزة، كل ما سيقال ليس سوى حملة "علاقات عامة" لتبيض صفحة الرئيس عباس التي أصابها

خدش كبير، بعد "الاستفتاء المطلوب أمريكيا" بانحدار شعبيته الى الحضيض أصبحت أغنية لحكومة لإرهاب في تل ابيب.

الخيط الفاصل بين جدية مواجهة العدو القومي ومكذبتها، هو الموقف من عقوبات قطاع غزة...وغيرها هناك كلام آخر، في وقت آخر...!

ملاحظة: الاتحاد الأوروبي بدأ عمليا بتطبيق سياسة "الإرهاب المالي" ضد السلطة بذريعة وجود فساد...يا سلام على هيك اكتشاف عبقري..أنتم أكثر جهة دعمت الفساد منذ 2005، سلطة ومنظمات أهلية..احكوها بصراحة الآن "المال مقابل منهاج التعليم"...وقاحتكم نادرة!

تنويه خاص: فات "الثلاثاء" دون أي صاروخ غزي لعدم وصول المال القطري الى جيب موظفي حماس..معقول العمادي حمل الـ 10 مليون دولار بجيوبه أم في شي من تحت لتحت...بركاتك يا "محمد"!

"صواريخ غزة" لن تحرر الضفة والقدس...يا أنتم!

كتب حسن عصفور/ منذ ما بعد "حرب مايو" الأخيرة مع العدو القومي، برزت مسألة على جدول الأعمال الوطني تم الحديث عنها همسا، تتعلق بطبيعة الفعل الكفاحي في الضفة والقدس، ولما لم تتم حركة التناغم بين المكونات المختلفة لصنع جبهة مواجهة عملية ضد المحتلين وسياستهم.

خلال 11 يوما، تمكنت صواريخ قطاع غزة فرض جبهة مواجهة فعلية مع دولة الكيان، دون البحث في نوايا حماس التي بادرت لفتحها والتحقت بها الفصائل المسلحة الأخرى، جهاد وجبهتان وبعض من أجنحة فتح المسلحة، مواجهة ربما كانت الأهم منذ مواجهة السنوات الأربع الكبرى من 2000 – 2004، التي قادها الزعيم الخالد المؤسس ياسر عرفات، انتهت باستشهاده مع مئات من أبناء الشعب، لتسجل أحد أبرز صفحات الكفاح الوطني، قبل طعنها من جهات مختلفة.

حرب مايو، كان لها أن تعيد رسم الخريطة الوطنية وترتيبات الجدول العام، لو ذهبت حركة التفاعل الى فتح جبهة مواجهة شعبية شاملة في الضفة والقدس، بما يؤدي الى حركة حصار فلسطينية عامة لدولة الكيان من جهة، وتطوير الحالة الفلسطينية من جهة أخرى، بل وكان لها أن تتطور كثيرا بكسر العامود الفقري لمؤامرة الانقسام، التي تمثل السلاح الأهم لدولة الاحتلال لتمرير مشروعها التهويدي في الضفة والقدس، وعزل القطاع في "جيب كانتوني" تقوم بتغذيته ليبقى ولكن ليس ليحيا.

ولكن، أن تغيب المواجهة الشعبية الكفاحية الشاملة، عن الضفة والقدس، واستبدالها ببعض من نشاطات لم تؤد أبدا لإرباك العدو، وذهبت الغالبية الى متابعة حركة الصاروخ الغزي، ومدى تأثيره الإرباكي على دولة الكيان وسكانها، أو القيام بعملية إحصاء لما تركته تلك الصواريخ من آثار وخسائر، والبقاء في حالة "تفاعل سكوني" دون أن تكسر حاجز "الحصار النفسي" المفروض تحت ضربات قوات المحتلين، أو هاجس "التنسيق الأمني"، رغم انها كسرتها بقوة يوم 15 مايو بمظاهرات سادت الضفة والقدس، دون أن تصنع منها جبهة مواجهة حقيقية.

غياب مسألة "التكامل الكفاحي" بين مختلف مظاهره وأدواته، بين الضفة والقدس وقطاع غزة، تمثل أحد أخطر المظاهر الانقسامية السائدة في المشهد الفلسطيني، خاصة وأن قوى القطاع غالبها يمتلك حضورا شعبيا وتسليحيا في الضفة والقدس، يمكنه أن يصنع جبهات مواجهة عدة مع دولة الكيان، ولكنه غائب عمليا لأسباب غير معلنة، وإن كانت بعض الملامح أنه "خيار ذاتي" لعدم الذهاب لمرحلة "كسر الواقع القائم" لحسابات تنظيمية خاصة، استبدلت الوطني العالم بـحماية "الذات المقدسة"، الى حين سياسي آخر، أو عبر "صفقة خاصة" بين بعض المكونات انتظارا لما بات يقال عنه إعلاميا، مرحلة ما بعد عباس!

وكي لا تبقى "فزاعة" التنسيق الأمني هي ناظم تبرير ذلك "الخمول الكفاحي" و"السكون التفاعلي" في فتح جبهة المواجهة، فالقدس خالية من فعل التنسيق، وأحياء الشيخ جراج وسلوان وباب العامود يمكنها أن تعيد مشهد ما بعد سبتمبر 2000، عندما انطلقت شرارة الرد الثوري – الشعبي وغير المسلح على محاولة الإرهابي شارون بترتيب مسبق مع مجرم الحرب براك رئيس حكومة العدو

القومي في حينه، هبة دون تحضيرات كبرى، ولكن المخزون الثوري لم يكن بحاجة لقرار ومرسوم، كما كانت هبة النفق 1996.

كيف يمكن أن تنتهي صلوات الأقصى، والتي يشارك بها عشرات آلاف دون ان تترك أثرا في خط الفعل الكفاحي، ودون القيام بأي مظهر تفاعلي مع الشيخ جراج وسلوان وغيرها من الأحياء المعرضة للتطهير العرقي، وتلك لا تحتاج ترتيبا أو تحضيرا سوى ان تكون القوى المختلفة تريد...

كيف يمكن أن يخرج مئات المسلحين مع مظاهر إطلاق نار غريبة لتشييع شهيد، دون أن تكون تلك أدوات مواجهة مستمرة مع قوات المحتلين، وأن يخرج عشرات آلاف لحضور جنازة شهيد وتنتهي بقراءة الفاتحة مع وعيد بأن العدو سيدفع ثمنا، فتلك مسألة لا يجب اعتبارها نتاج "التنسيق الأمي" وبطش المحتلين.

كيف يمكن لـ "بيتا" و"جبل صبيح" صناعة فعل مواجهة يومي وتصبح منطقة رمز الكفاح الشعبي، واسما دالا على حضور مظهر وطني جديد، أصبح عنوانا للخبر ليس محليا بل عالميا، دون ان تجد قوة إسناد شعبية في مناطق أخرى، سوى بعضا من "نتف الفعل" المبرمجة يوم الجمعة هنا أو هناك.

مخاطر المشهد القائم أن الانقسام في حركة المواجهة مع العدو، يصبح وكأنه انقسام "جغرافي" وليس فصائلي كالانقسام السياسي، وإن استطاعوا ذلك فنحن أمام واحدة من أخطر أدوات تمرير مشروع التآمر الكبير، بعيدا عن كل "صراخ المهرجانات".

وكي تستقيم حركة المشهد، لا يمكن لـ "صواريخ غزة" تحرير متر واحد من الأرض المحتلة، ولا مقاومة بالمعني الحقيقي منها، ولكن فعل تحرير الأرض ومقاومة العدو معركته الضفة والقدس، وقطاع غزة فعل السند الناري في مواجهة شاملة...غير ذلك كل ما يحدث خدمة لمشروع بناء تآمري جديد، بمسميات متعددة، لم تعد سرا مجهولا.

ملاحظة: جيد رؤية د.اشتية مشاركا في معركة قطف الزيتون..مشهد يستحق الاحترام فعلا، ولكن من ذات منطق التفاعل الوطني، لماذا لا نرى د.اشتيه جزءا

من الحضور التفاعلي في الشيخ جراح وسلوان..مشهد يمكنه أن يصبح الحدث وأن لم يصنعه..معقول تعملها يا "إمحمد"!

تنويه خاص: احتفل إعلام حماس بمنح سلطة الاحتلال 3 آلاف تصريح لتجار غزة كي يذهبوا الى الكيان باعتبارها منجز كبير فرضته حركتهم ..شكلها "الخاوة" بلشت تتقزم كتير...مسكين يا "اتفاق أوسلو" والباقي عند مجعجعي الحركة الإسلاموية!

لماذا الصمت الفلسطيني على "الحدث التركي"؟!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام، والأمن التركي يستخدم أدوات إعلامية لتمرير "معلومات" اتهامية لشباب فلسطيني بعد عملية اعتقالات لمزيد عن 15 شخصا، وبعضها فلسطينية سارت بتبني بعض الرواية في سياق "كراهة الآخر"، وليس بحثا عن حقيقة، فيما تخصصت صحيفة "الصباح" التركية لتصبح هي مصدر الخبر، يصف الفلسطينيين المعتقلين بأنهم "عملاء للموساد" جهاز استخبارات دولة العدو القومي.

ولأن الحكومة التركية قامت بعمل "غير أخلاقي"، من خلال تسريب معلومات هدفت الى وضع الأمر في سياق "العمالة والتجسس" بطريقة غير مباشرة باستخدام جهازها الأمني صحيفة غير رسمية، لتمرير "معلومات" بشكل مثير وغير "مهني"، رغم ما يلحقه ذلك الأسلوب من آثار سياسية – اجتماعية لمن وردت أسماءهم في التقرير.

وبعيدا، عن الدخول في حقيقة أسباب الاعتقال، وهل حقا هم "عملاء" لخدمة الموساد الإسرائيلي، أم أنها جزء من حملة مكافحة "تبيض الأموال" في سياق التعاون التركي مع المخابرات الأمريكية ضمن ما سمى "ملاحقة استثمارات منظمات" محددة، وفقا لما نشرته صحف غربية، بعد الحملة السودانية على أملاك حماس في السودان، وقبلها في السعودية، والتي كانت مسجلة بأسماء

شخصيات معلومة للأمن السعودي، في إطار "تفاهم" بين حماس والنظام السعودي.

والى حين صدور بيان رسمي تركي، لا يجوز إطلاقا، ان تقف الرسمية الفلسطينية وحكومتها، وجهازها الأمني موقف المتفرج والصامت، وأن كان عليه علامة اتهام ما بسلوك ما في نشاط ما حدث فوق الأرض التركية، فالأصل ان تقف "الرسمية"، كجزء من وظيفتها ودورها، أمام حملة تشويه وطنية – أمنية لعدد من شباب فلسطيني، بكل ما تتركه تلك من آثار عامة وخاصة، ليس على من وردت أسماءهم في التقارير وبعضهم نشرت صورهم، بل ستطال الفلسطيني عامة في تركيا، وغيرها من دول اللجوء، مع تصاعد حرب أمنية أمريكية – إسرائيلية ضد الفلسطينيين تحت ستائر مختلفة.

من حق الشعب الفلسطيني على سلطته وممثله الشرعي، ان يصدر بيانا يطالب السلطات التركية إما توضيح الحقيقة، او تكذيب ما نشر والاعتذار لمن وردت أسماءهم، وتقديم تقرير كامل عن "الحدث التركي" بما لا يمس الفلسطيني كفلسطيني، أما البقاء كمتفرج وكأنها "غير ذي صلة" أمام حملة تشويه وإساءة فتلك مشاركة فيما يحدث بشكل أو بآخر، أي كانت مبرراتها "الديبلوماسية"، أو أي كان تورط لجهة منها في أعمال أساءت للأمن التركي، فحسابها مختلف عن البقاء صامتة على ما ينشر.

وتتحمل حركة حماس بصفتها حكومة قطاع غزة (بالإكراه الوطني)، والفصيل الرئيسي في علاقته المفتوحة مع تركيا وقيادتها تعيش في كنف الأمن التركي حماية ورعاية وغيرها، ومن بين المعتقلين أعضاء في الحركة، وبالتالي التقارير التي نشرت تسيء اليها، بل ربما تكون أكثر المتضررين لو ثبت حقا ما نشر، أمنيا أو تبيضا لأموال.

ليس مطلوبا فتح معركة ديبلوماسية مع تركيا، ولكن يجب حماية الفلسطيني بشكل كامل الى حين انتهاء التحقيقات، ونشر ما يجب نشره أو إعلام الرسمية الفلسطيني بصفتها التمثيلية، وحركة حماس كون بعض المتهمين منتمين لها، وربما وجود أنشطة "غير قانونية" من بعضهم ضد المصالح الحيوية التركية.

الصمت المتفرج على "الإهانة الإعلانية – الإعلامية" هو شراكة ما بتلك الجريمة...وصمت السلطة الفلسطينية وحركة حماس على "الحدث التركي" شكل من أشكال الفضيحة، تكشف أنهما قاصران عن الحديث نيابة عن فلسطين الشعب والقضية.

ملاحظة: السفير القطري العمادي (الحاكم العام) بشر أهل قطاع غزة بأن القادم "خير وخير كتير"...والصراحة ما خبرنا هل هو "خير مصاري" أم "خير وطني" بنهاية النكبة الانقسامية اللي بلده ما غيرها سمسمرتها...بدها تبيان بو سمعة!

تنويه خاص: نجحت "الجهاد" أن تعيد لقضية الأسرى بريقها النضالي بعد اضراب 250 من أسراها منفردين، كسروا به رتابة الحديث بتناول قضية كبرى...تراجع الجلاد أمام الضحية فعل تراكمي على طريق نصر طال أجله ولكنه لن ينتهي أي كان المشهد المكتئب وطنيا!

لنختبر جدية "الغضب الأمريكي" بخطوة غضب فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ دون أي اكتراث سياسي لكل "صراخ" السلطة الفلسطينية وبيانات فصائلية، ترهيبا، فيما لو أقدمت حكومة دولة الاحتلال على تشريع بناء وحدات استيطانية، فقررت يوم الأحد أكتوبر24 2021، منح التراخيص لبناء 1300 وحدة جديدة.

ويبدو، أن الطرف الفلسطيني "سلطة وفصائل"، أصابه ثقة خاصة بعدم تنفيذ حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب ما سبق إعلانه، جراء "وعود" أمريكية مسبقة، لعدم التنفيذ، فجاء القرار وكأنه "صفعة" على وجه الإدارة الأمريكية، قبل ان تكون على وجه الفلسطيني.

ربما ما نشره الموقع الأمريكي "أكسيوس" يوم 26 أكتوبر عن رد فعل أمريكي غاضب ورسالة احتجاجية من مكتب بايدن الى مكتب بينت شديدة الكلام، يمثل محاولة هروبية من القيام بخطوة عملية ضد القرار الإسرائيلي، ومحاولة

لإرضاء الطرف الفلسطيني ومحاصرة رد الفعل كي يبقى في دائرة "الثورة التهديدية البلاغية".

وافتراضا، أن "الغضب الأمريكي" حقيقي من الاستهتار الإسرائيلي العلني من موقف إدارة بايدن، بل وموقف الرئيس نفسه خلال حملته الانتخابية ووعده الصريح بعدم تأييد النشاط الاستيطاني، فلما لا تحاول الرسمية الفلسطينية تطوير رد فعلها من "الثورة البلاغية" الى اتخاذ "خطوة عملية واحدة" ضد ذلك القرار، خاصة وهي تتحصن برفض عربي ودولي واسع، يماثل تقريبا، الغضب من قرار اعتبار المؤسسات الأهلية الـ6، مؤسسات إرهابية، ما قد يمثل تفهما لأي خطوة فلسطينية ضد قرار حكومة "الثنائي ونصف" الإرهابية.

من الأوراق القوية جدا بيد الرسمية الفلسطينية، يمكن اعتبار الورقة الأمنية أحدها، الى جانب كمية ما لديها من "أوراق سياسية" تصر ألا تقترب منها دون سبب موضوعي، ولذا تصبح الورقة الأمنية هي المتاح الممكن للرد على الاستخفاف الإسرائيلي.

والورقة الأمنية تشمل عدد من المظاهر التي يمكنها إعادة هيبة السلطة الفلسطينية المتآكلة كثيرا، ليس بفعل سلطات الاحتلال وتهمشيها الى حد الإهانة، بل تطورات ما بعد اغتيال نزار بنات، وما رافقها من خطوات غبية ضد رافضي الاغتيال والحراك الذي كان في رام الله والخليل.

من أبرز عناصر الورقة الأمنية:

* تعليق كل عمليات "تبادل المعلومات" بديلا لوقف التنسيق الأمني، الذي هو أوسع كثيرا من "التبادلية المعلوماتية"، ويتم إعلان ذلك بشكل رسمي.

* أمر من القائد العام لقوات الأمن بكل فروعها، الرئيس محمود عباس بالتصدي المباشر لكل حركة استيطانية، واحتجاز أي سيارة أو مجموعات منهم ووضعه داخل السجون وتقديم لائحة اتهام لهم، بخرق مناطق السلطة، والتهديد بارتكابهم أعمال إرهابية...خطوة تحتاج فقط الى شجاعة قرار.

* إذا ما اقتضى الأمر، الدفاع بالرد العسكري على أي مظهر من تلك المظاهر الاستيطانية داخل المناطق الفلسطينية، خاصة (أ، ب).

* تعميم نموذج "بيتا – جبل صبيح بفتح جبهة مواجهه شعبية، يقودها أعضاء اللجنة التنفيذية والحكومة ومركزية فتح (م7)، ومن يرغب من الفصائل، تذكيرا بما حدث خلال هبة النفق عام 1996.

* أن يعيد الرئيس محمود عباس الروح لحركة الرد العام، من خلال وضعها على سلم أولوياته وجدول أعماله، وتشكيل خلية عمل خاصة (أمنية – سياسية) لمتابعة تطورات الحركة الاستيطانية.

الكثير لدى السلطة الفلسطينية لو أرادت أن تؤذي دولة الكيان وسلطات الاحتلال، ولكن ذلك يتطلب قرارا لا أكثر...ولو حدث لتغيرت حركة المشهد من "جعجعة فلسطينية" الى "هرولة دولية" لترضية الغاضبين.

لمرة جربوا سلوكا غير سلوككم الذي تواصل طوال 16 عاما لم ينتج سوى اهانات بلا حدود!

ملاحظة: الى بعض الساسة في بقايا الوطن...لا تطلبوا من الآخرين القيام بما لا تقوموا به أنتم...الاعتراف بدولة فلسطين مثلا يتطلب إعلانها وفك أسرها بعد 9 سنوات سجن...مش هيك برضه!

تنويه خاص: معقول الرئيس عباس يعمل "مفاجأة" ويلتقي بممثلي "الشعبية" و"حماس" و"الجهاد"، بصفتهم غائبين عن اللقاءات، كما فعل مع ممثلي المنظمات المدنية...خطوة لو صارت بتشقلب المزاج الوطني إيجابا!

مفارقات سياسية بين "ميرتس" الإسرائيلية و"راعم" الإسلاموية!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت "الحركة الإسلاموية" وقائمتها في الكنيست الإسرائيلي "راعم" الدخول في ائتلاف حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب، وهي تسير بسرعة برقية لتعزيز خيارها استبدال "الوطنية السياسية" بـ "المصلحة الحزبية"، استنساخا للأحزاب "العربية الصهيونية" القديمة.

قبل فترة قام وفد من حزب "ميرتس" الإسرائيلي بزيارة الى مقر الرئيس محمود عباس، ردا على مواقف رئيس الحكومة في تل أبيب بنيت ونائبه المتحول لابيد، ورفضا للسلوك السياسي في قضايا متعددة تمارس ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة قضايا الاستيطان والتطهير العرقي في القدس، ومختلف جرائم الحرب التي يرتكبها جيش الاحتلال.

حزب "شريك هام" في ائتلاف الحكومة لم يقف متفرجا أمام ممارسات لا تستقيم مع مواقف الحزب منذ تأسيسه خروجا من حزب العمل عام 1973 بقيادة شولاميت ألوني، وهو يقف ضد الاحتلال ويطالب بدولة فلسطينية في حدود 1967، لم يرتجف أمام جبروت اليمين الفاشي والديني، ومع حكومة "الثنائي والنصف"، لم يتردد في اعلان مواقفه صريحة، دون أن يقوم بانتهازية خاصة بشعارات منافقة.

بعد قرار وزير جيش حكومة "الإرهاب السياسي" غانتس ضد منظمات أهلية فلسطينية ستة، وتصنيفها كـ "كمنظمات إرهابية"، سارع وزراء حزب ميرتس رفض القرار واعتباره ضارا ضد مؤسسات معروفة، وطالبوا بتقديم أدلة تؤكد "اتهامات غانتس"، والتي بالتأكيد لا يملك منها شيئا.

بالمقابل، تجاهلت الحركة الإسلاموية وقائمتها في الكنيست ورئيسها منصور عباس، كليا اتخاذ أي موقف صريح ضد الحكومة الإرهابية بخصوص الاستيطان، التطهير العرقي والموقف من السلطة الفلسطينية (رغم تعاطف الرئيس عباس مع قرار عباس منصور)، وأخيرا موقف غانتس الإرهابي ضد منظمات أهلية حقوقية، لم يسبق لأي وزير من دولة الكيان القيام بما قام به وزير جيش الكيان، شريك كتلة "راعم" الإسلاموية (راعم مختصر أحرف اسم الكتلة بالعبرية).

بالتدقيق السياسي في مفارقة موقفي "ميرتس" الإسرائيلية و"راعم" الإسلاموية، نكتشف أن الأمر ليس مرتبطا بهوية ونقاب، وما حدث خلال الأسابيع الأخيرة أكد بوضوح شديد حقيقة كم أن تلك الحركة الإسلاموية أدارت ظهرها كليا لما هو مرتبط بالقضية الفلسطينية، ليس داخل الكيان وحقوق الفلسطينيين القومية، بل

لكل ما هو مرتبط بالاحتلال، سياسة وجرائم حرب واستيطان، تطهير عرقي وعنصرية وممارسات إرهابية لا تتوقف.

تناست بعض الأطراف اللصيقة بتلك الحركة الإسلاموية أن موقفها الصامت الخجول المعيب من حرب مايو على غزة، وما حدث خلالها من ارتكاب جيش الكيان جرائم حرب أنطقت الإعلام الأمريكي، ومنه اليهودي، لتفضح جرائم حرب ضد هل القطاع وأطفاله، ولا زالت صورة الـ 67 طفلا ضحايا تلك الجرائم على صدر صحيفة "نيويورك تايمز" شاهدا حيا، فيما صمت تلك الحركة وعارها لا زال حيا.

موقف ميرتس وغيرها من الشخصيات اليهودية الإسرائيلية، يجب أن تعيد تنشيط حركة الاتصال مع كل القوى الرفضة الاحتلال، وتؤيد إقامة دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012، وان يعاد تأسيس حركة تفاعل مشترك داخل دولة الكيان، وأوروبا وأمريكا، بل وفي كل المنظمات الدولية.

الابتزاز الكاذب لمناهضة أي تفاعل بين قوى إسرائيلية رافضة لاستمرار احتلال ارض فلسطين ومع قيامها دولة، ليس سوى خدمة لقوى الإرهاب السياسي والفاشي في إسرائيل، يجب أن يحاصر ببديل فاعل.

ملاحظة: يبدو أن وزير جيش حكومة الإرهاب في تل أبيب سيندم على قراره الغبي ضد منظمات أهلية فلسطينية...دون ان يعلم حرك "البلادة" اللي كانت سائدة محليا ودوليا...غضب من كل حدب وصوب..معقول نقول بالآخر "شكرا غانتس"..تساهيل!

تنويه خاص: مناورة "فتح – م7" اللقاء مع حزب الشعب والديمقراطية دون الشعبية لن تحقق لها "مرادها"...الحركة اللي بتعتبر حالها القائدة للمنظمة مش هيك سلوكها تجاه فصيل ركيزة وطنية...بلاش "حركات أطفال سياسيين"...مفهوم!

نعم لحوار وطني فلسطيني جوه...ولا لحوار رفاهية فصائلي بره!

كتب حسن عصفور/ في لقاء فلسطيني بمقر المقاطعة الرئاسي برام الله يوم 24 أكتوبر 2021، غابت عنه الجبهة الشعبية وحركتي حماس والجهاد، ما يفقده بعضا من "توازنه السياسي"، طالب الرئيس محمود عباس المضي قدما بحوار فصائل منظمة التحرير نحو حوار اشمل يضم حماس والجهاد على طريق انهاء الانقسام "البغيض" كما وصفه...

وبالطبع وضع الرئيس عباس بعضا من عناصر "التقييد المسبق" للحوار المطلوب، لكنها ليست قيدا للمشاركة أو الانطلاق للبدء في جولة جديدة من جولات "حوار" بدأت عمليا منذ عام 2005 حتى أخر لقاء في القاهرة فبراير 2021، وصدر عنه بيان "جامع" أوقف مفعوله الغاء إجراء الانتخابات (التي لا يجب أن تجري لحكم تابع لسلطة الاحتلال).

ورغم كل "الشكوك" حول مدى جدية الدعوة شكلا ومضمونا، لكن التعامل الإيجابي معها ضرورة وطنية في توقيت سياسي ضبابي الى حد "السواد"، مع تغيير قواعد المنطلق الحواري، أيضا، شكلا ومكانا ومضمونا.

ولكي يكون هناك تغيير نوعي في آلية الجوار، ومنحه قاطرة جديدة ليست كتلك التي كانت في السنوات السابقة، يجب أن يكون الحوار كاملا فوق أرض فلسطين، في الضفة وقطاع غزة، بحيث تشارك قيادات فلسطينية من حماس والجهاد ومنظمات تقيم في دمشق يمكنها الحضور الى غزة، بعد ترتيبات كاملة مع الشقيقة مصر، تضمن الوصول والمغادرة.

شكل الحوار يمكن الاتفاق على تفاصيله، سواء بمشاركة الرئيس عباس على طريقة حوار بيروت / رام الله في بعض جلسة عامة، فيما يشارك وفد فتح (م7) برئاسة نائب رئيسها في جلسات غزة...بمشاركة وفد رسمي مصري وكذلك وفد من الجامعة العربية، كي تكون ممثلا للدول الشقيقة جميعها، ولمنع تفضيل فصيل لهذا الطرف أو ذاك...وربما يشارك في جلسة الافتتاح العامة ممثلي الدول الشقيقة ذات التمثيل الديبلوماسي في فلسطين، مع أطراف الرباعية الدولية، ثم يقتصر الراعي على مصر والجامعة العربية لمتابعة جلسات الحوار.

مضمون الحوار، ربما لا يحتاج الكثير أبدا، وغالبية ما يمكن قوله تم الاتفاق عليه، وربما المطلوب "توضيح" نقاط سياسية كي يتم تحديدها كبرنامج متفق عليه، يصبح الوثيقة الوطنية الجديدة مكملة لوثيقة الاستقلال:

* تعليق "الاعتراف المتبادل" وشرطيته الاعتراف بدولة فلسطين.

* آلية الانتقال من السلطة الى الدولة ..الأدوات والمدة الزمنية.

* تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين الى حين زمني مرتبط بالفترة الانتقالية.

* آلية قواعد تشكيل برلمان دولة فلسطين وفق أسس متفق عليها، وقد يكون البرلمان الأول يضم أعضاء المجلس المركزي وكتل المجلس التشريعي (غير الفردية)، واعتباره برلمان الدولة المؤقت الى حين الاتفاق على انتخابات عامة للدولة وليس للسلطة.

* تشكيل إطار سياسي بصفته "مجلس قيادة" يتولى رسم السياسات ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني، ويعتبر "مرجعية ملزمة" لكل ما يتعلق بجهاز دولة فلسطين.

* يتولى الإطار مسؤولية دراسة تشكيل "الجيش الوطني" تمهيدا لإنهاء كل الأجنحة المسلحة..وبدوره يتولى حق الدفاع عن الدولة ضد الاحتلال والعدوان.

* بحث وضع منظمة التحرير: التكوين المؤسساتي – المهام والوظيفة والدور بعد إعلان دولة فلسطين..شرط أن تضم كل مكونات العمل الوطني الفلسطيني.

* اعتبار دولة فلسطين دولة لكل الفلسطينيين دون تمييز.

* اعتبار قطاع غزة الجزء الأكثر تحررا من سيطرة دولة الكيان الاستعماري في تل أبيب..وعليه يمكن أن تكون مقرا رسميا انتقاليا للرئيس دون التخلي عن المقر الرسمي المؤقت في رام الله الى حين الانتقال الى مقر الرئاسة في القدس عاصمة الدولة.

مجموعة أفكار لخدمة حوار، ربما يبدأ وربما لا يبدأ، ولكنها تبقى مكونات لأي برنامج قادم...قصر زمن الاتفاق عليها أم طال...لكنها الضرورة التي لا يمكن القفز عليها وطنيا!

ملاحظة: قيادات فتحاوية تهدد ليل نهار بأنه لا يمكن الاستمرار بالوضع القائم..وعندها "كومة خيارات"...طيب مين معطلكم...أطلقناكم يا "مناضلين"...تفضلوا شقلبوها على رووس دولة الكيان!

تنويه أمدي: حكومة الإرهاب في تل أبيب ركلت إدارة بايدن شلوط كبير وصفعت فرقة الرئيس عباس حزمة شلاليط بعد إعلانها عن بناء وحدات استيطانية جديدة..لو مرت بدون رد من المقاطعة بيصير كل كلامكم بالتهديد.. طخ أعراس!

هل ترفض "الرسمية الفلسطينية" لقاء بينيت "المنبوذ"؟!

كتب حسن عصفور/ منذ أن نالت حكومة "بينيت – لابيد" الثقة بفارق ضئيل جدا في 13 يونيو 2021، ورئيسها ونائبه، أنهما لن يلتقيا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، كونه "فقد ثقة شعبه" وسلطته "غارقة بالفساد".

من يستمع لتلك الأقوال يعتقد أن "حكومة الإرهاب السياسي" تمتلك قاعدة حزبية واسعة وأغلبية برلمانية كبيرة، وليست حكومة كل صوت يغيب عنها يرسلها الى "أرشيف الكنيست"، رغم وجود 4 نواب من أصل عربي استبدلوا المصالح الوطنية بمصالح تجارية، قد يجدون أنفسهم في لحظة ما أنهم خدعوا، وكل ما فعلوا تثبيت معادلة "الوطنية لم تعد جزءا من تفكيرهم السياسي".

حكومة هي الأضعف في تاريخ حكومات دولة الكيان منذ قيامه اغتصابا لأرض فلسطين التاريخية، والأكثر تناقضا فيما بين مكوناتها الحزبية، يمكن أن تنهار كالبزل في أي لحظة، وخاصة بعد تسريبات لرئيسها بينيت وحليفته الأقرب وزيرة الداخلية إيليت شاكيد، ضد غانتس ولابيد، بل يعترفان أنها حكومة قد لا تستمر، ولن يتم تنفيذ المتفق عليه من تناوب مع لابيد، على طريقة "خيانة" نتنياهو لغانتس.

وقائع كلها تؤشر أن هذه الحكومة ليست مستقرة وليست دائمة، وهو ما يجب أن يصبح ورقة سياسية بيد السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، بالإعلان الصريح والرسمي، عدم إمكانية أي لقاء معها كونها غير ممثلة ولا مستقرة، وسيكون الموقف منها، بعد مطلع العام القادم، وهل ستواصل أم سيتم إسقاطها، مع وجود مؤشرات عالية على ذلك.

والى جانب أنها "حكومة غير ممثلة"، وغير مستقرة، فهي حكومة بسياستها المعلنة، خاصة بعد الذهاب بعيدا في النشاط الاستيطاني، وسياسية التطهير العرقي في القدس، وجرائم لا تتوقف، ولذا لا يمكن أن تكون "شريكا" في أي عملية سياسية، بل هي أداة من أدوات تدمير أي فرصة لبناء سلام حقيقي، ينهي الصراع بحل يقود الاعتراف بفلسطين دولة فوق أرضها المحتلة، وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، لو أريد وضع نهاية للصراع.

الإعلان، يكتسب قيمة سياسية كبيرة، من أجل حصار تلك الحكومة وكشف حقيقتها، وتحديدا بعد اتساع حركة الرفض لأفعالها الأخيرة، ولكيلا تفقد قيمتها خلال أيام، وعبر تحول دفة الاهتمام من جرائم سياسية ترتكبها هذه الحكومة نحو ملف آخر، يجد هوى عند البعض العربي قبل الدولي.

مطاردة حكومة "الإرهاب السياسي" في تل ابيب، بكل تفاصيل ممارستها يجب أن تكون جزءا من جدول أعمال الرسمية الفلسطينية، دون الاتكال على بيانات باتت لا تقرأ من غالبية أهل فلسطين، وكي يكون الأمر ذي قيمة، يجب أن يعلن الرئيس عباس بشكل واضح رفضه لعقد أي لقاء مع بينيت ونائبه لابيد، حتى تستقر حكومتهم، وتتراجع عن كل خططها الإرهابية استيطانا وتطهيرا عرقيا.

وبدلا من ارسال رسائل "حسن نوايا" من رام الله، تم الاستخفاف كليا بها، بات واجبا العمل على الإعلان رسميا أن هذه الحكومة "ليست شريكا" ولن تكون ما لم تعلن كليا تخليها عما أعلنت...والكف عن انتظار جهة لن تأت أبدا، كونها تتعامل مع الرسمية الفلسطينية ليست ممثلا للشعب الفلسطيني، بل أداة مكلفة بمهام من سلطة الاحتلال.

هل يفعلها الرئيس عباس ويعلن اعتذاره رسميا للخارجية الروسية عن تلبية طلبها بلقاء "المنبوذ" بينيت، قبل أن يسبقه برفض لقاء عباس لأنه "المنبوذ" فلسطينيا...!

ملاحظة: يا ريت ساسة بقايا الوطن يستمعوا لتصريحات بعض أهل القطاع عن فرحتهم بزيادة عدد تصاريح العمل في إسرائيل والمطالبة بالمزيد...يمكن لو سمعوها يتم تعديل درجة الوعي الوطني -والانساني لديهم..افتراضا أنه موجود أصلا!

تنويه خاص: نجح بنكيران السياسي الإسلاموي المغربي، ان يفرض كل شروطه على حزبه اللي نال هزيمة ساحقة في الانتخابات...شروط كشفت أن الفرد صار أقوى من الحزب...المصلحة فوق كل القيم هيك كانوا ولن يتغيروا ما داموا هم هم ...!

هل تكسر "خربة طباليا" سكون الضفة وصمت السلطة...؟!

كتب حسن عصفور/ بعد تأخير ما يقارب 11 عاما، قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوم 13 أكتوبر 2021، الشروع ببناء مستوطنة جديدة فوق أرض "خربة طباليا" ببلدة بيت صفافا المقدسية، دون أن تقيم وزنا لكل ما كان من معارضة فلسطينية وعالمية قبل ذلك، وخلال تلك السنوات الماضية.

بناء تلك المستوطنة الجديدة، التي حولت أسمها من "المستوطنة الألمانية" بحكم ملكية أرض المكان لكنيسة لوثرية، الى "المستوطنة الأثيوبية" بحكم ما أعلن أنها لإسكان عائلات من أصل حبشي، سيمثل أخطر عملية تهديد على وحدة الضفة وتواصلها، خاصة بين بيت لحم والقدس.

المعارضة التي كانت خلال 11 سنة، اعتبرت تلك "المستوطنة الأثيوبية"، تمثل خطا أحمر مكملا للمشروع الاستيطاني الكبير المعروف بـ "آي 1"، بما يهدد

عمليا إقامة دولة فلسطينية، ويقطع الطريق كليا على صناعة سلام حقيقي خارج الهيمنة الاستعمارية.

مخاطر تلك المستوطنة، لن تقف عند حدود تهديدها الوحدة الجغرافية للأرض الفلسطينية، بل أنها ستمس البعد السياحي للأماكن الفلسطينية في القدس، خاصة البلدة القديمة.

يبدو أن حكومة "الإرهاب السياسي" بقيادة الثنائي بينيت - لابيد والنصف عباس"، ذهبت الى ذلك القرار بتغطية مسبقة من الإدارة الأمريكية، مستفيدة من اللقاء الثلاثي الأمريكي – الإسرائيلي – الإماراتي، في ذات يوم القرار، لتكسر كل "جدر المعارضة" لبناء تلك المستوطنة، التي لم يجرؤ نتنياهو وحكوماته المتعاقبة من إكمال البناء، رغم وجود قرار في أدراجه منذ العام 2011.

حكومة "الإرهاب السياسي" بالشروع نحو بناء تلك "المستوطنة المعلقة"، يأتي في سياق موقفها الصريح أن لا مكان لدولة فلسطينية، بأي صفة كانت حتى لو كانت خالية من "الدسم العسكري أو السياسي"، والذي أعلنه رئيس تلك الحكومة الإرهابي نفتالي بينيت بوضوح مطلق، "دولة فلسطينية تعني دولة إرهابية".

خطوة الحكومة الإرهابية في تل أبيب، تقطع الطريق كليا على كل الأوهام التي "عشعشت" في عقل "الرسمية الفلسطينية"، التي لهثت لدعم تلك الحكومة من الباطن عبر تشجيعها لـ "قائمة الانقسام الوطني" في الكنيست بقيادة الإسلاموي منصور عباس، في سابقة هي الأخطر سياسيا، لاستبدال القضايا الوطنية بتحسين مستوى المعيشة.

لم يعد الحديث عن بناء "المستوطنة الأثيوبية" على أرض بلدة طباليا المقدسية، كلاما في كلام، بل أخذت بالشروع العملي لكسر كل المحظورات التي كانت أمام من سبقها من حكومات، وكأنها حصلت على الضوء الأخضر الكامل لعدم مواجهة أي شكل من أشكال ما يهدد "استقرارها"، واستقرار المنطقة.

القرار الإسرائيلي الأخير، تأكيد رسمي للنظرية اليمينية المتطرفة التي سادت ما قبل اتفاق إعلان المبادئ، المعروف باسم "اتفاق أوسلو"، بعدم قيام دولة ثالثة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، وضفتي نهر الأردن.

ربما، ستصدر الرسمية الفلسطينية، ومعها المكونات الحزبية المعروفة باسم الفصائل سلسلة من البيانات "الكمبيوترية" تهدد وترعد وتزبد بأن ذلك سيفتح باب جهنم على دولة الكيان، وستدفع ثمنا غير متوقع، ومع وضع أول حجر لبناء "قاعدة انطلاق" استيطانية جديدة ستنتهي "المواجهة الكمبيوترية"، استعدادا لـ "مواجهة نتية جديدة".

دون مواربة، وبلا أي "لككلة سياسية"، لن يتم أي تغيير حقيقي وجاد في مواقف حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب، ما لم تتغير جذريا سبل المواجهة والرد العملي على المواقف الاقصائية لقيام دولة فلسطين، ربما انتهى "عام الرئيس" قبل أوانه، ما يتطلب التنفيذ العملي لكل ما أعلنه وما لم يعلنه، بانتهاء زمن الانتظار لطرف إسرائيلي يصنع السلام.

ما بعد تصريحات بينيت في الأمم المتحدة وتجاهله المطلق للقضية الفلسطينية، ثم إعلانه بأنه لن يقبل قيام دولة فلسطينية لأنها ستكون "إرهابية"، لا تحتاج تفسيرا أو ترجمة، وهو بذلك فاق كل من سبقه ليس بعدم اعتباره بوجود "شريك فلسطيني" وبحثه عن "عميل فلسطيني"، بل لاعتباره أي حالة كيانية فلسطينية خطر محتمل على كيانه الإسرائيلي.

صمت السلطة الرسمية، عن الانتقال من "المواجهة خالية الدسم" الى مواجهة الدسم الوطني"، بكل مظاهرها، فلم يعد مبررا فهي لن تخسر أكثر ما خسرته فعليا سياسيا ووطنيا وشعبيا، بعد أن أصبحت في نظر حكومة الإرهاب السياسي في تل ابيب، ليس سوى أداة لتنفيذ خدمات لا تبحث هي وسلطات احتلالها عن تنفيذها.

والسؤال، هل يستمر "سكون الضفة" لعدم فتح حرب مواجهة شعبية، اقتداء بـ "نموذج بيتا - جبل صبيح"، انتظارا لـ "الصاروخ الغزي"، الذي لن يحرك حجرا من مستوطنة، أم تحدث "المفاجأة الكبرى"، وتنطلق رحلة الخلاص الوطني.

لا تبحثوا تبريرا لـ "خمول كفاحي"، ولا تختبئوا وراء جدر "الجبن السائد"، لو حقا كانت القضية الوطنية هي قضيتكم لا غيرها!

ملاحظة: حكي النخالة بفتح معركة نصرا لأسرى الجهاد..صرخة حق بعد "الخذلان المطلق" من قوى العتمة السياسية...انقاذا لمصير مئات من المضربين لا بد من هزة تطيح بإجراءات عدو بدلا من برطمة بعضهم على صرخة الغضب!

تنويه خاص: "التطبيع مع إسرائيل حق مطلق"..."التطبيع مع سوريا جرم مطلق"...أنه "العهر الأمريكي المطلق"...!

هل ستقيم إسرائيل "وزنا سياسيا" لتهديد الرسمية الفلسطينية؟!

كتب حسن عصفور/ فجأة عادت "الرسمية الفلسطينية" الى استخدام اللغة التهديدية "سلاحا خاصا" في علاقتها بدولة الكيان وأداتها الاحتلالية، بعد أن غابت لسنوات عدة في عهد نتنياهو، منذ قرارات تنفيذية منظمة التحرير ومركزية فتح (م7) عام 2015، القائمة على فك الارتباط الكلي بها وأداتها.

ورغم انها قرارات أدخلت "أملا وطنيا" بانتهاء البعد الإسرائيلي في المرحلة الانتقالية، التي طالت ما يقارب الـ 15 عاما، لكنها لم تغادر مقر المقاطعة أبدا، ولذا فحكومات تل أبيب (نتنياهو) لم تعمل لها حسابا، لو تتعامل معها بجدية أو أنها ستكون قرارات للتنفيذ، ورأت فيها خطوات لتحسين صورة الرسمية والرئيس محمود عباس التي تدهورت، وخاصة أثر اغتيال الوزير زياد أبو عين في ديسمبر 2014 خلال مشاركته أهالي ترمسعيا زراعة أشجار الزيتون.

وتناسيا لكل ما سبق، ودون العودة لملامة أو اللجوء لترنيمة "لو...لكان"، كونها باتت ماض فقط يجب الاستفادة منه لا أكثر، ولنبدأ التعامل مع مرحلة "التهديد" ما بعد خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة والذي حمل لأول مرة تهديدا محدد الزمن عرف إعلاميا بـ "إنذار العام"، وما بعده كونه نقطة فصل بين "سكون كفاحي شبه مطلق"، و"حراك كلامي غاضب نسبيا".

ومراقبة للسلوك الإسرائيلي ما بعد "إنذار الرئيس"، نرى ارتفاع وتيرة الاستخفاف السياسي الكلي بالسلطة الفلسطينية، رئيسا وحكومة ومؤسسات، بل التطاول الصريح من قبل رئيس حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب بينيت ووزير خارجيتها لابيد، بالحديث عنها كـ "سلطة فاسدة" ورئيسها منبوذ لا يمثلون "شريكا في السلام"، في استهتار وقح جدا، فاق كثيرا ما كان في زمن الفاشي الجديد نتنياهو.

يوم 18 أكتوبر 2021، أعلنت تنفيذية منظمة التحرير في بيان لها بعد لقاء تأخر ("نجد أنفسنا مضطرين إلى التحلل من الالتزامات طالما أن احترام هذه الالتزامات ليس متبادلاً قولا وفعلا من كافة الأطراف المعنية...")، تهديد يمكن اعتباره "ناعم سياسيا" لا يستجيب فعلا لما يجب أن يكون.

ولكن، ودون التوقف أمام طبيعة التعبير، "ناعما أم خشنا" بـ "اسنان عظمية أم أسنان حليب"، فهل سترى فيه حكومة بينيت – لابيد وعباس (منصور)، انه موقف يجبرها على أعادة التفكير في سلوكها، والتعامل الجاد عما صدر، وتبدأ تعيد ترتيب أوراقها، بما يمنع الذهاب نحو تنفيذ التهديد عمليا، وخاصة بتعليق الاعتراف المتبادل، كخطوة قد لا تغير من "الواقع السياسي القائم"، دون ربطها بخطوات تنفيذية أخرى، ترتبط بنهاية مرحلة انتقالية بملامح إسرائيلية، ولكنها تمثل "أول خطوة جادة" لفك الارتباك المفروض.

وكي لا يمر ما جاء في البيان مرورا خبريا ويضاف الى "مخزن التهديدات" التي سبق أن تمت، يجب أن تبدأ "التنفيذية" تشكيل "لجان مختصة" لمتابعة آلية تعليق الاعتراف المتبادل، وما سيتبعه من حملة سياسية – إعلامية لتوضيح حقيقة الخطوة التي تأخرت سنوات، وأنها بداية جادة لمرحلة جديدة، ولتعزيز ذلك القرار، يصبح مفيدا التنسيق مع فصائل خارج المنظمة (حماس والجهاد)، ومع "الشعبية" التي لا تشارك في الاجتماعات رد فعل على استخفاف الرئيس عباس بحقوق الجبهة وآلية اتخاذ القرار.

"تشاور الضرورة الوطنية"، ليكون رسالة أولية قبل الذهاب الى التنسيق مع الجامعة العربية ومصر والأردن، بحكم الارتباط الخاص في العلاقة بالصراع والحدود المشتركة، وتمهيدا للخطوة التالية، إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال.

من أجل مصداقية "التهديد الجديد"، وجب أن يرتبط بقوة فعل مختلفة عما سبق، لو حقا كان ذلك موقفا للمواجهة الوطنية مع العدو القومي، وليس موقفا التفافيا على حالة "الغضب الوطني"...!

ملاحظة: أرسل حسن نصرالله رسالة تهديد عسكرية صريحة جدا لكل من لا يرضخ لرغباته، عندما استخدم إسرائيل "نفق مرور" لاستعراض مخزونه الصاروخي...سقوط سياسي كبير لن ينتهي بتوضيح غبي...!

تنويه خاص: هل تستفيد الحالة الفلسطينية مما يدور الآن داخل الكيان حول اعتبار نتنياهو جزء من "آلة اغتيال رابين" بصفته عمل إرهابي...مسألة يمكن أن تخدم الرواية الفلسطينية بأنه مجرم حرب... لنشوف!

وضوح اللغة السياسية جزء من المعركة الوطنية: لا لـ "حل الدولتين"!

كتب حسن عصفور/ عندما تقدم الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، بما عرف بخطته حول "حل الدولتين" يونيو 2002، لم يكن يهدف أبدا لصناعة "حل سياسي"، بل حاول التسلل عبر "شعار مضلل" الى رسم خطة "إنهاء" حياة الخالد ياسر عرفات وليس "إنهاء" الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

الشعار المضلل، لا يحمل تحديدا سياسيا، خاصة وأن الأمر، هناك وجود لدولة كاملة الأركان قائمة على حساب دولة أخرى، اغتصبت غالبية أرضها عام 1948، ثم قامت باحتلال باقي تلك الأرض عام 1967، وترفض كل القرارات الشرعية الدولية لحل سياسي وفق تسوية "غير عادلة" لكنها ضرورة، تقوم على قاعدة دولة لها 78 % من أرض فلسطين التاريخية مقابل دولة لها 22% من تلك الأرض.

ضلال سياسي نشره ذلك التعبير، وللأسف أصبح شعارا مركزيا لغالبية الدول تستخدمه دون تدقيق عملي، بل أن الرسمية الفلسطينية تضعه في غالبية أدبياتها الرسمية، ساهم كثيرا في تمريره ليكون غلافا هروبيا من الشعار الحقيقي، حول قيام دولة فلسطين.

وجاء خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة 24 سبتمبر 2021، ثم تصريحاته التالية حول التهديد بالتخلي عن شعار "حل الدولتين"، تأكيدا لـ "الخطيئة السياسية" التي استمرت منذ يونيو 2002، حتى تاريخه.

وكي لا تستمر "عملية التضليل" تسير في طريق خاطئ، أصبح من الضرورة الوطنية، الكف النهائي عن استخدام شعار "حل الدولتين"، والإصرار بكل اللغات على استخدام إعلان دولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وأنها دولة قائمة بعضوية شبه كاملة برقم 194، وتنتظر فقط الضوء الرسمي لتأكيد وجودها.

وربما، لم يصب الرئيس عباس بالتهديد يوم 2 أكتوبر 2021، "أن رفض إسرائيل لحل الدولتين يفرض علينا الذهاب إلى خيارات أخرى كالعودة للمطالبة بقرار التقسيم للعام 1947، أو الذهاب إلى الدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية، التي تتحقق فيها الحقوق السياسية والمدنية الكاملة للفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية، وليس الدولة الواحدة التي تقوم على تأييد الاحتلال وفرض نظام الأبارتهايد والفصل العنصري".

ورغم أن التصريح يمثل عنوانا مثيرا لوسائل الإعلام، باعتباره "تهديد سياسي"، خاصة عندما يكمل التهديد بجملة من "الخيارات البديلة" وتعددها، ليس بديلا محددا يمثل "هدفا مركزيا"، ما يزيد التضليل تضليلا.

الأولى، ومن الرئيس عباس أن يضع الأمر في سياق واضح ومحدد بالخيار الوطني الفلسطيني الواضح، أن الوقت لم يعد يحتمل الانتظار أو التأخير، لإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال تنفيذا للقرار الأممي، والمطلوب هو تحريرها من المحتل العنصري.

لجوء الريس عباس الى طرح "رزمة الخيارات"، من قرار التقسيم والدولة الواحدة (عمليا دولة إسرائيل يصبح الفلسطيني مواطنا) لا يساهم موضوعيا في تشكيل قوة ضغط لإنهاء احتلال أرض دولة فلسطين وفق القرار الأممي، بل قد يبدو أنه تخلي نظري عن ذلك "الحق" بغلاف متطرف أكثر، بذات منطق

الرافضين لقرار التقسيم عام 1947، أو الرافضين لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 الخاص بدولة فلسطين.

تحديد اللغة السياسية هو جزء من المعركة الوطنية، كونها تساعد في تركيز الهدف بشكل مباشر ومحدد، بدلا من تقديم "سلة شعارات" تفقد الهدف الرئيسي قيمته الحقيقية.

ملاحظة: فضيحة جامعة بريستول البريطانية بفصلها البروفسور ديفيد ميلر، بتهمة "العداء للسامية"، لا يجب أن تمر كخبر ساخن لأيام، ثم ينتهي الى غير رجعة..في طرق كتيرة لتأديب هيك جامعة كي تحترم من يحترم الفلسطيني قضية وشعب...وأكيد الرسمية الفلسطينية عارفة "السكة" صح!

تنويه خاص: كان على الإعلام الرسمي الفلسطيني (بلاش الحزبوي لأنه مصاب برمد دائم)، أن يلتقط ما نشره شاب إسرائيلي رافض للاحتلال ردا على وزير إسرائيلي، حول سلوك قائد شرطة العدو في الشيخ جراح بالقدس ضد والدته وضده شخصيا..شهادة بحجم وثيقة إدانة!